مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية
قسم المحاسبة – كلية التجارة
جامعة الإسكندرية

العدد الثاني– المجلدالثالث – مايو ٢٠١٩

أثر تبنى معايير التقرير المالى الدولية على مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية– دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية فى الفترة من ٢٠١٣–٢٠١٧

د/ هانى خليل فرج
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة– جامعة الإسكندرية

ملخص البحث

استهدف البحث دراسة وإختبار أثر تبنى معايير التقرير المالى الدولية (IFRS) فى مصر على مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية مع التطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية فى الفترة من ٢٠١٣–٢٠١٧. وفى سبيل ذلك إعتمد الباحث لإختبار العلاقة محل الدراسة على تحليل الإنحدار المتعدد لعينة من (٦٠) شركة على فترتين، قبل التبنى سنتى ٢٠١٣، ٢٠١٤ وبعد التبنى ٢٠١٦، ٢٠١٧ مع إدخال متغيرات معدلة Moderating Variables لهذه العلاقة وهى؛ كثافة الأصول غير الملموسة، ومستوى الرفع المالى، والقطاع الذى تنتمى إليه الشركة، وحجم الشركة، وحجم مكتب مراقب حسابات الشركة.

وتوصلت الدراسة إلى عدم قبول الفرض الرئيسى القائل بأن لتبنى معايير التقرير المالى الدولية فى حد ذاته تأثير على مستوى التحفظ المحاسبى، ولكن عند تبنى معايير التقرير المالى الدولية مع الأخذ فى الحسبان كل من كثافة الأصول غير الملموسة، والقطاع الذى تنتمى إليه الشركة، وحجم الشركة، وحجم مكتب مراقب حسابات الشركة، كان له تأثير على مستوى التحفظ المحاسبى، بينما لم يكن له تأثير فى ظل إدخال مستوى الرفع المالى كمتغير معدل. وقد أوصت الدراسة بتعديل معايير التقارير المالية الدولية لتتلاءم مع بيئة التقارير المالية فى مصر لزيادة الأثر الإيجابى لتبنى هذه المعايير على أصحاب المصالح بالشركات،

وإنشاء هيئة مهنية تتولى إصدار معايير المحاسبة والمراجعة المصرية، وإصدار دليل تفسيرى للمعايير المحاسبية لتقليل استخدام الحكم الشخصى فى تفسيرها من جانب المحاسب المالى، وإهتمام مكاتب المحاسبة والمراجعة بالتنمية البشرية والمهنية لمراقبى الحسابات بها، وعقد دورات تدريبية لمتابعة إصدارات معايير التقارير المالية الدولية والتطبيق السليم لها، وأخيراً، تضمين المقررات الدراسية بأقسام المحاسبة بالجامعات المصرية لمعايير التقارير المالية الدولية والتدريب عليها لتحسين مستوى الخريجين.

الكلمات المفتاحية: معايير التقرير المالى الدولية، التحفظ المحاسبى، القوائم المالية، الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

Abstract

The research aimed to study and test the impact of adopting the IFRS standards in Egypt on the level of Accounting Conservatism in the financial statements with the application on companies listed on the Egyptian Stock Exchange for the period 2013-2017. In order to test the relationship, the researcher relied on the analysis of the multiple regressions on a sample of 60 companies in two periods, before adoption in 2013 and 2014.and after adoption in 2016 and 2017 with the Moderating Variables for this relationship: Intensity of Intangible Assets, the financial leverage, the sector to which the company belongs, the size of the company and the size of the company's auditor's office. The study results showed not accepting the main hypothesis that the adoption of international financial reporting standards in itself would have an effect on the level of an accounting Conservatism, But when adopting the standards of the international financial report taking into account the intensity of the intangible assets, the sector to which the company belongs,and the office of the auditor of the company,it had an

effect on the level of the accounting Conservatism, while it had no effect for the level of leverage.

The study recommended adjusting the IFRS standards to suit the financial reporting environment in Egypt in order to increase the positive impact of these standards on corporate stakeholders, establish a professional body to issue the Egyptian accounting and auditing standards, and issue an interpretive guide to accounting standards to reduce the use of personal judgment. Accounting and auditing offices shoud pay attention for the human and professional development of their auditors, training courses to follow up the implementation of international financial reporting standards and their proper application, and, finally, teaching IFRS in Egyptian universities to make training to improve the level of graduates.

Keywords: International Financial Reporting Standards, Accounting Conservatism, Financial Statements, Listed Companies on the Egyptian Stock Exchange.

١- المقدمـة

صدرت معايير التقارير المالية الدولية International Financial Reporting Standards (IFRS) عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) لتحل محل معايير المحاسبة الدولية (IASs). ولقد تبنى العديد من الدول تطبيقها، إذ أنها تمثل مجموعة من المعايير المالية ذات الجودة العالية والتى تم إعدادها على أساس المبادئ وذلك بغرض تطبيقها على نطاق كبير لتوفير معلومات محاسبية أكثر دقة وشمول وفى التوقيت الملائم (Qu et al., 2012).

ولقد تبنت مصر معايير التقارير المالية الدولية من خلال النسخة الجديدة المعدلة لمعايير المحاسبة المصرية لسنة ٢٠١٥، وهى ترجمة لمعايير التقارير المالية الدولية التى تحتاج لتكييفها بما يتلاءم مع ظروف البيئة المصرية، وبيئة التقارير المالية فى مصر. كما تحتاج إلى تطوير كافة عناصر البنية التحتية فى مصر لكى تكون قادرة على اللحاق بالدول التى تبنت هذه المعايير (عبد الغنى، ٢٠١٧).

ويؤثر تبنى معايير التقارير المالية الدولية فى مصر إيجاباً على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، خاصة فى حالة وجود أسواق مالية نشطة، وتوافر قوانين وكوادر فنية مؤهلة للتعامل معها (نوفل، ٢٠١٧). كما أن تبنى معايير التقارير المالية الدولية فى مصر من شأنه زيادة القدرة التفسيرية للمعلومات بالقوائم المالية، مما يساعد على ترشيدإتخاذ القرارات بالشركات بواسطة جميع الأطراف ذوى الإهتمام. كما أنها تؤدى إلى زيادة ملاءمة المعلومات المحاسبية المعدة وفقاً لها لأغراض التقييم. إذ أن التقارير المالية المنشورة هى المصدر الوحيد للمعلومات المتوافرة للمستثمرين سواء الحاليين أو المحتملين (عبدالغنى، ٢٠١٧).

ويتمثل الهدف من وضع معايير المحاسبة فى تنظيم الممارسات المحاسبية، وذلك لتحقيق هدف المحاسبة العام وهو إنتاج معلومات محاسبية تفيد فى إتخاذ القرارات، ومع ذلك فإن الشركات تضع السياسات المحاسبية التى يتم على ضوئها قياس التأثير على نتائج أعمالها ومركزها المالى. ولقد حاولت المنظمات المهنية زيادة درجة القابلية للمقارنة بين الشركات عبر الدول المختلفة من خلال محاولة توفيق Harmonization الممارسات المحاسبية لتقليل التباين بين الممارسات المحاسبية، وحاول البعض الآخر تنميط Standardization

الممارسات المحاسبية على النطاق الدولى، مثل الإتحاد الدولى للمحاسبين IFAC (راشد، ٢٠١٠).

وعلى الرغم من أن للتحفظ المحاسبى تأثير بالغ على مضمون المعايير المحاسبية والممارسة العملية، إلا أنه يمكن الإستدلال على مستوى التحفظ المحاسبى فى الممارسة العملية من خلال السياسات المحاسبية التى تطبقها الشركات (راشد، ٢٠١٠). وقد حاولت لجنة معايير المحاسبة الدولية تحقيق التجانس من خلال إصدار المعايير الدولية لتستوعب الممارسات المتباينة وتحقيق خاصية القابلية للمقارنة، حيث أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يقلل من مدى التفاوت فى المحتوى الإعلامى للقوائم المالية بين الدول. كما يساعد ذلك أيضاً على تقييم أثر التحفظ المحاسبى على المحتوى الإعلامى للقوائم المالية.

وتتفق بعض الدراسات (Lara & Mora, 2004;Li,2013) على أن إختلاف مستوى التحفظ المحاسبى هو أحد مصادر إختلاف المحتوى الإعلامى للقوائم المالية للشركات. وبالتالى، فإن هناك حاجة ملحة للتعرف على أثر تبنى معايير التقارير المالية الدولية على الدول المطبقة لها، من حيث مدى توفير قوائم مالية ذات جودة وشفافية وقابلة للمقارنة وكذلك أثر تبنى هذه المعايير على ممارسات التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية بتلك الدول، ومنها مصر، خاصة فى ظل تزايد مطالبة أصحاب المصالح بإتباع سياسات محاسبية أكثر تحفظاً بعد توالى حالات الغش المحاسبى منذ بداية هذا القرن. إذ يكون للتحفظ المحاسبى دور هام فى تخفيض عدم تماثل المحتوى الإعلامى للقوائم المالية وزيادة جودة التقارير المالية. كما أن له العديد من الآثار الإيجابية على الشركات ومنها تخفيض تكاليف التقاضى وحماية عقود الدين والقروض، وغيرها.

٢- مشكلة البحث

نظراً لتزايد الطلب من جانب أصحاب المصالح على إتباع سياسات محاسبية أكثر تحفظاً، مما يقلل من عدم تماثل المعلومات بين القوائم المالية للشركات خاصة بعد تبنى مصر لمعايير التقارير المالية الدولية منذ عام ٢٠١٥، وما لذلك من آثار إيجابية على خصائص المعلومات المحاسبية، ومن ثم على جودة وشفافية التقارير المالية، فإن إختبار هذه العلاقات فى مصر جدير بإهتمام البحوث المحاسبية. وبالتالى يمكن التعبير عن مشكلة البحث فى كيفية الإجابة نظرياً وتطبيقياً على التساؤلات التالية؛ ما هى معايير التقارير المالية الدولية؟، وما هى مداخل تفعيلها بصفة عامة وفى مصر بصفة خاصة؟، وما مردود تبنى معايير

التقارير المالية الدولية فى مصر عام ٢٠١٥ على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ومستوى التحفظ المحاسبى، ومن ثم على جودة التقارير المالية؟، وهل تتأثر هذه العلاقة بالخصائص التشغيلية للشركات مثل؛ كثافة الاصول غير الملموسة، ومستوى الرفع المالى، والقطاع الذى تنتمى إليه الشركة، وحجم الشركة، وكذلك خصائص مكتب مراقب حسابات الشركة الذى يراجع حسابات الشركة مثل؛ حجم المكتب؟

٣- هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة وإختبار أثر تبنى معايير التقارير المالية الدولية على مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية. وذلك فى ضوء تبنى مصر لمعايير التقارير المالية الدولية عام ٢٠١٥، ومن خلال دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية فى الفترة من ٢٠١٣-٢٠١٧.

٤- أهمية ودوافع البحث

تكمن الأهمية الأكاديمية للبحث فى كونه يركز على أثر تبنى مصر لمعايير التقارير المالية الدولية عام ٢٠١٥، على ممارسات التحفظ المحاسبى وأثر ذلك على تحقيق جودة التقارير المالية بصفة عامة، من منطلق التأثير الهام لمفهوم التحفظ المحاسبى على الممارسات المحاسبية، والتى تتسم بندرة الأبحاث المصرية التى تتطرق إلى هذا المجال، خاصة بعد تعديل معايير المحاسبة المصرية فى ٢٠١٥.

كما تتمثل الأهمية العملية للبحث فى التعرف على التطورات الراهنة فى سوق المال فى مصر ومدى تأثير تبنى معايير التقارير المالية الدولية على ممارسات التحفظ المحاسبى بالشركات المقيدة بالبورصة، مما يساعد على ترشيد قرارات أصحاب المصالح.

ورغم كثرة دوافع البحث إلا أن أهمها ندرة البحوث المحاسبية فى مصر خاصة تلك التى تهتم بدراسة وإختبار الآثار المترتبة على تبنى مصر لمعايير التقرير المالى الدولية ٢٠١٥ بدون توفيق مسبق، وأهمية العلاقة بين التحفظ المحاسبى وجودة التقارير المالية وملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس القيمة(الدور التقييمى للمعلومات المحاسبية) Value Relevance.

٥- حدود البحث

يقتصر البحث على دراسة وإختبار أثر تبنى معايير التقارير المالية الدولية التى تطبق فى مصر منذ عام ٢٠١٥ على مستوى التحفظ المحاسبى فى ظل أخذ الخصائص التشغيلية للشركات فى الحسبان وهى؛ هيكل الأصول غير الملموسة، ومستوى الرفع المالى، وحجم الشركة، والقطاع الذى تنتمى إليه الشركة، وكذلك الخصائص النوعية لمكتب مراقب حسابات الشركة – حجم المكتب الذى ينتمى إليه مراقب حسابات الشركة، مع عدم تضمن أى عوامل أخرى تؤثر على ممارسات التحفظ المحاسبى. كما تقتصر الدراسة التطبيقية على الشركات المساهمة غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٣-٢٠١٧ بإستثناء سنة التبنى وهى سنة ٢٠١٥. كما ستقتصر الدراسة على قياس التحفظ المحاسبى بإستخدام نموذج واحد هو نموذج نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى القيمة الدفترية لها MTB (Beaver & Ryan, 2005).

ويخرج عن نطاق البحث الشركات المالية سواء مقيدة أو غير مقيدة بالبورصة، وكذلك الشركات غير المالية غير المقيدة. وأخيراً، فإن قابلية تعميم نتائج البحث تتوقف على منهجية الدراسة التطبيقية بمحدداتها، خاصة محدد إختيار عينة البحث.

٦-خطة البحث

إنطلاقاً من مشكلة البحث ولتحقيق أهدافه، وإختبار فروضه، وفى ضوء حدوده، فسوف يستكمل البحث على النحو التالى:

٦/١- تبنى معايير التقارير المالية الدولية فى مصر عام ٢٠١٥: الدوافع والمردود على أصحاب المصالح.

٦/٢- مستوى التحفظ المحاسبى: المفهوم والمقاييس من منظور جودة التقارير المالية.

٦/٣- تحليل العلاقة بين تبنى معايير التقارير المالية الدولية ومستوى التحفظ المحاسبى وإشتقاق الفرض الرئيسى للبحث.

٦/٤- تحليل أثر المتغيرات المعدلة على العلاقة محل الدراسة وإشتقاق الفروض الفرعية للفرض الرئيسى.

٥/٦ – نموذج ومنهجية البحث

٦/٦– التحليل الإضافى

٧/٦– النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

١/٦– تبنى معايير التقارير المالية الدولية فى مصر عام ٢٠١٥: الدوافع والمردود على أصحاب المصالح

تشمل عناصر التقارير المالية على معايير المحاسبة وتفسيراتها والإلزام بها ونظام المراجعة ونظم التقاضى، وتعد المعلومات المحاسبية هى المخرجات الناتجة عن تفاعل عناصر التقارير المالية (شحاته، ٢٠١٣). ولقد تأثرت مهنة المحاسبة فى مصر بالتغييرات السياسية من خلال مرحلتين؛ **الأولى**؛ مرحلة التحول من النظام الرأسمالى إلى الإشتراكى عام ١٩٥٢، وهى مرحلة جمود فى الفكر المحاسبى لوجود نظام محاسبى موحد لايسمح بالخروج عنه ولم يقابل التطوير فى معايير المحاسبة فى دول العالم. **والثانية**؛ التحول إلى نظام الإنفتاح الإقتصادى والخصخصة وزيادة دور القطاع الخاص. إذ صدر القرار الوزارى لسنة ١٩٩٧ بتطبيق معايير المحاسبة المصرية المترجمة من معايير المحاسبة الدولية. ورغم ذلك لم يهتم المشرع المصرى بالمهنة حيث لم يتم أى تعديل على قانون مزاولة المهنة منذ عام ١٩٥١ وحتى الآن (عبدالغنى،٢٠١٧).

ولقد تناولت الدراسات (السيد، ١٩٩٨؛ الرشيدى، ٢٠٠٦؛ غطاس، ٢٠٠٨) وجود تدنى فى مستوى البنية التحتية للتقارير المالية فى مصر، وأنها فى حاجة لمنهجية واضحة مع وجود نوع من التوحيد فى بيئة الممارسة المحاسبية، ومع وجود إطار فكرى يرتكز على المعايير المحاسبية. كما أن إصدار المعايير وفق قرارات وزارية أو كملحق لقانون سوق المال (كما حدث فى إصدار عام ١٩٩٧)، لايوفر لهذه المعايير قوة الإلزام بالتطبيق. وعلى الرغم من صدور الإصدار الثالث من معايير المحاسبة المصرية عام ٢٠٠٦ ، إلا أن الإطار الفكرى به كان يعانى من قصور. إذ تبين أن قيام أحد أجهزة الدولة بإصدار معايير المحاسبة يلائم الثقافة السائدة فى المجتمع المصرى، وأن عملية وضع معايير المحاسبة المصرية يقتصر على ترجمة معايير المحاسبة الدولية مع إجراء تعديلات بسيطة عليها دون مراعاة لظروف التطبيق فى البيئة المصرية. كما أن الثقافة المصرية تتميز بعدم التأكد والذى ينعكس على التحفظ المحاسبى وبالتالى ينعكس على طرق القياس المحاسبى، وأن أى خروج على معايير

المحاسبة الدولية ما هو إلا توافقاً مع القوانين السارية وليس للتوافق مع المتغيرات البيئية سواء الإقتصادية أوالإجتماعية أوالقانونية أوالثقافية الشاملة.

ولقد أرجعت دراسة (أبو الخير، ٢٠٠٧) أسباب تبنى معايير المحاسبة الدولية فى مصر إلى مجموعة من العوامل منها؛ تكلفة الإعداد لمعايير المحاسبة، وكذلك تكلفة مراجعة القوائم المالية، وتكلفة رأس المال، وتكاليف الإستثمار الأجنبى. كما أن تبنى المعايير الدولية ومدى الالتزام بها يرتبط بمتغيرات الدولة النظامية مثل: البيئة القانونية، والنظم المحاسبية، ودوافع الإدارة لتطبيق هذه المعايير.

ويرى الباحث أن أى دولة تتبنى تطبيق معايير المحاسبة الدولية سيتحقق لها القبول الدولى والقدرة على تحقيق القابلية للمقارنة على المستوى الدولى، ولكن فى نفس الوقت لابد من توفيق هذه المعايير مع متطلبات البيئة الشاملة لديها (إقتصادية، قانونية، إجتماعية، ثقافية).

ولقد أيدت الدراسات (شحاته، ٢٠١٣؛ أبو طالب، ٢٠١٣) ذلك حيث إهتم المشرع المصرى بتحسين بيئة الإستثمار القانونية ولم يهتم بتحسين بيئة مهنة المحاسبة، حيث لايوجد هيئة مستقلة تختص بإصدار معايير المحاسبة أو المراجعة، ولايوجد آليات للتحقق من مدى الإلتزام بها. كما توقف تطوير المعايير بعد إصدار عام ٢٠٠٦ وحتى صدور معايير المحاسبة المصرية المعدلة عام ٢٠١٥ والتى هى ترجمة لمعايير التقارير المالية الدولية والتى إستكملت فيها عدد من المعايير التى لم تكن متاحة فى إصدار عام ٢٠٠٦. ورغم تبنى معايير التقارير المالية الدولية فى مصر إلا أنه لم يواكبها تطوير مماثل فى بيئة المهنة. ويمثل هذا التدنى فى مستوى بيئة التقارير المالية عائقاً فى توفيق الممارسة العملية رغم تبنى المعايير الدولية على المستوى المحلى، مما ينعكس سلباً على جودة التقارير المالية. وبالتالى فمن المتوقع وجود تأثير محدود لتبنى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية، بسبب وجود درجة كبيرة من الإختيار بين البدائل دون وجود آليات ملزمة للتطبيق.

إلا أنه من ناحية أخرى قد توصلت بعض الدراسات فى البيئة المصرية (الصياد، ٢٠١٣؛ عبد الرحمن، ٢٠١٣) إلى أن تبنى معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) يؤثر بالإيجاب على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات المقيدة بالبورصة وذلك فى ظل توافر سوق مالى نشط مع توافر بيئة تشريعية تساهم فى الرقابة على أخلاقيات وسلوكيات إدارات الشركات. كما أن تبنى هذه المعايير يزيد من القدرة التفسيرية للمعلومات فى القوائم المالية، مع زيادة درجة ملاءمة المعلومات المحاسبية المعدة وفق هذه المعايير لأغراض التقييم.

إلا أن دراسات أخرى (خلف، ٢٠١٣؛ شتيوى، ٢٠١٥) وجدت أن تبنى معايير التقارير المالية الدولية أدى إلى إنخفاض فى جودة الأرباح عند قياسها من خلال الإستحقاقات الإختيارية فى مصر، كما إنخفضت درجة ملاءمة الأرباح، والقيمة الدفترية لحقوق الملكية لأغراض قياس القيمة Value Relevance بشكل ملحوظ مما يعنى إعتماد المستثمرين وأصحاب المصالح على مصادر أخرى للحصول على المعلومات، وإعتمادهم على القوائم المالية بشكل أقل نسبياً والذى إنعكس على إنخفاض قيمة الشركة.

ويرى الباحث أن هذا الإختلاف فى النتائج بين الدراسات يرجع لإختلاف طرق وسنوات التطبيق فى هذه الدراسات. ولذلك يتوقع الباحث أن يكون لتبنى معايير التقارير المالية الدولية أثر إيجابى على خصاص المعلومات المحاسبية، ومردود إيجابى على أصحاب المصالح فى الشركات.

وتؤيد دراسة (مليجى، ٢٠١٤) هذا الإتجاه حيث يساهم تبنى معايير التقارير المالية الدولية فى تحسين جودة تقارير الشركات المالية، كما يوفر معلومات مفيدة لحملة الأسهم، مع تقليل إحتمالات الفشل المالى، والحد من سلوكيات الإدارة الإنتهازية من خلال تقليل الإختيارات بين البدائل والتى كانت تستخدم لإدارة الأرباح. كما توفر شفافية أفضل مع تخفيض فى عدم تماثل المعلومات مما ينعكس على توافر معلومات محاسبية ذات خصائص أكثر جودة.

وأخيراً، فإن تبنى هذه المعايير يضفى نوعاً من المصداقية على القوائم المالية والإعتماد عليها بدرجة أكبر فى إتخاذ القرارات الإستثمارية. كما أن هناك بعض المتغيرات فى البيئة المصرية أثرت فى تبنى وتطبيق معايير التقارير المالية الدولية منها: تطبيق الحوكمة على الشركات المقيدة بالبورصة، وحدوث الأزمات المالية العالمية. فمن ناحية أثر تطبيق سياسة الحوكمة على الشركات المقيدة بالبورصة فيما يخص تحسين جودة التقارير المالية، فقد توصلت دراسات (العسيلى، ٢٠٠٥؛ خليل، ٢٠٠٦؛عقل، ٢٠٠٨) إلى أن هيئة الرقابة المالية إستخدمت العديد من الأدوات لتفعيل تطبيق المعايير المحاسبية كوسيلة لحوكمة الشركات فى التطبيق العملى مثل؛ الإلتزام بإعداد قائمة متطلبات العرض والإفصاح، ونشر القوائم المالية لبيان مدى إلتزام الشركات المقيدة بالبورصة بالتطبيق الصحيح لمعايير المحاسبة المصرية والتى تبين منها وجود العديد من الأخطاء فى الممارسة العملية عند تطبيق المعايير، مما إستدعى معه تعديل ضخم فى البيانات لدى الشركات، والذى ترتب عليه تخفيض الفجوة ما بين المعايير والتطبيق العملى لها. كما تحسنت خصائص المعلومات المحاسبية بشكل ملموس

من خلال قيام قطاع التحليل المالى بهيئة الرقابة المالية بفحص مختلف المستندات للتحقق من مدى الإلتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبى وفقاً لقواعد قيد الشركات فى البورصة، مما ساعد على تحقيق خاصيتى الملاءمة ودرجة الإعتماد على المعلومات.

كما تبين وجود علاقة عكسية بين فترة إصدار التقارير المالية مع مستوى حوكمة الشركات. إذ أنه كلما تم الإلتزام بقواعد الحوكمة كلما إنخفضت فترة إعداد التقارير المالية مما ينعكس إيجاباً على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وخاصة خاصيتى التوقيت المناسب والملاءمة.

كما وجدت علاقة طردية بين تطبيق أساليب الحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية، وبينها وبين تنشيط سوق الأوراق المالية من خلال ملاحظة زيادة حركة التداول للأوراق المالية، وتحسن أسعار الأسهم داخل الشركات الملتزمة بمتطلبات الحوكمة.

يخلص الباحث من هذه الجزئية إلى وجود تأثير إيجابى لتطبيق حوكمة الشركات فى البيئة المصرية، مما يؤيد ويدعم تبنى مصر لمعايير التقارير المالية الدولية لما تحققه من آثار إيجابية على سوق الأوراق المالية وتحسن أداء الشركات وجودة تقاريرها المالية، الأمر الذى يدعم تبنى معايير التقارير المالية الدولية لما له من مردود إيجابى على أصحاب المصالح فى الشركات المقيدة بالبورصة.

وبالنسبة لأثر الأزمات المالية العالمية على خصائص المعلومات المحاسبية المنشورة وجودة التقارير المالية وعلاقتها بتبنى معايير التقارير المالية الدولية، فقد تبين من دراسات (حسانين، ٢٠٠٣؛ أبو الخير، ٢٠٠٧؛ صالح، ٢٠٠٩) أن المعلومات المحاسبية فى البيئة المصرية يكون لها محتوى إضافى عند تبنى المعايير المحاسبية الدولية حيث تزداد القدرة التفسيرية والمحتوى الإعلامى لتلك المعلومات المحاسبية خلال الفترات اللاحقة لتبنى المعايير المحاسبية الدولية عن الفترات السابقة عليها. كما أن جودة تقارير الشركات المالية قد أصبحت أعلى بعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية عن ما قبلها. كما كان توجه معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة ذو أثر إيجابى على خصائص المعلومات المحاسبية النوعية من حيث القابلية للفهم، والملاءمة، والموثوقية، والقابلية للمقارنة.

وتوصلت دراسة (العسيلى، ٢٠٠٨) إلى أن عملية تبنى معايير المحاسبة الدولية تقوم على عدة أسس منها؛ تطوير أساس عملية تبنى المعايير من خلال الإستناد إلى الواقع العملى للممارسات وتفعيل مشاركة مستخدمى هذه المعايير فى جميع مراحل التبنى، وتعديل المعايير

وفق متطلبات البيئة الواقعية لضمان إلتزام المشاركين بهذه المعايير من خلال إدارة المتغيرات المحيطة بهذه الممارسات المحاسبية فى مصر، بالإضافة إلى وجود إطار فكرى واضح يساعد جهة إصدار هذه المعايير على تبنى خط ثابت ومحدد فى التفكير عند تناول الممارسات الصعبة، والذى يعد بمثابة الدستور وذلك لتأثيره على الممارسات المحاسبية.

كما خلصت دراسة (الأرضى، ٢٠٠٨) إلى أن عدم وجود هذا الدستور سيؤدى إلى ذاتية المعايير، وغموضها، وتعقيدها، وصعوبة الوصول إلى تماثل فى التصرفات والممارسة، وبالتالى صعوبة التوافق بين مستخدمى التقارير المالية ومعدى هذه التقارير.

ولقد أثرت الأزمات المالية العالمية على تطور الإطار الفكرى لمعايير المحاسبة الدولية وبالتبعية المعايير المصرية، حيث أوضحت دراسات (كامل، ١٩٩٨؛ توفيق وعبد الفتاح، ٢٠٠٤) أن النسخة الأولى من معايير المحاسبة المصرية قد صدرت بقرار رقم (٥٠٣) لعام ١٩٩٧ بدون الإطار الفكرى، الذى تستند عليه المعايير، وفى عام ٢٠٠٢ صدرت نسخة معدلة من معايير المحاسبة المصرية بالقرار رقم (٣٤٥) إلا أنه لم يكن يشتمل على إطار فكرى، ثم صدرت نسخة عام ٢٠٠٦ بالقرار رقم (٢٤٣) وإشتمل لأول مرة على إطار لإعداد وعرض القوائم المالية حيث تضمن بعض الخصاص النوعية للمعلومات المحاسبية مثل: الملاءمة، والقابلية للمقارنة، والقابلية للفهم، والمصداقية. وفى عام ٢٠٠٨ تم تعديل معيارين هما رقم ٢٥، ٢٦ إستجابة للأزمة المالية العالمية دون تعديل الإطار الفكرى. أما فى نسخة عام ٢٠١٥ فقد تم إضافة عدد من المعايير المحاسبية التى لم تكن موجودة فى نسخة ٢٠٠٦، إلا أنها لم تختلف من الناحية النوعية.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن تبنى معايير التقارير المالية الدولية سيكون له أثر إيجابى على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وعلى جودة التقارير المالية المنشورة وإن كانت تحتاج لبعض التعديلات عليها لتلائم بيئة الممارسة المحاسبية المصرية.

٢/٦- مستوى التحفظ المحاسبى: المفهوم والمقاييس من منظور جودة التقارير المالية

يعرض الباحث فيما يلى لمفهوم ودوافع وأنواع ومقاييس التحفظ المحاسبى من منظور جودة التقارير المالية، أو مدخل أصحاب المصالح.

١/٢/٦- مفهوم ودوافع التحفظ المحاسبى

يعبر التحفظ المحاسبى عن عدم الأخذ فى الحسبان للأرباح المتوقعة بينما يتم أخذ الخسائر المتوقعة فى الحسبان. وبذلك يميل المحاسبون إلى الحصول على درجة عالية من التأكد عند الإعتراف بالربح أو الخسارة المحتملة فى المستقبل. أى أنها تفضيل لإستخدام المحاسبين لطرق محاسبية تعبر عن قيم منخفضة لصافى حقوق الملكية.

ويرى (Watts,1993) أن التحفظ تحول من الإتجاه المتطرف لتوقع حدوث الخسائر وعدم توقع حدوث الأرباح إلى الاتجاه نحو إختيار التقديرات الأقل تفاؤلاً عند وجود قيم متوقعة لها نفس الإحتمال. كما توصلت دراسة (Evans&Nobes,1996) إلى وجود إختلاف بين مصطلح التحفظ Conservatism ومصطلح الحيطة والحذر Prudence ، حيث يستخدم الأول فى الإصدارات الأمريكية بينما يستخدم الثانى فى الإصدارات الدولية، والذى يعنى تفادى تكوين الإحتياطيات السرية أو مخصصات إضافية أو تعمد تخفيض الدخل أو الأصول أو زيادة المصروفات أو الالتزامات.

ويعرفه (Watts,2003a) على أنه فرق تأكيد للإعتراف بالربح مقابل الخسارة، حيث يتم قياسه من خلال التعرف على عناصر قائمتى الدخل والمركز المالى. كما يعرفه (Beaver & Ryan,2005) بأنه يشير إلى وجود شهرة المحل غير المعلنة، حيث يتم تخفيض قيمة الأصول الدفترية مقابل قيمتها السوقية. كما تشير دراسة (Ball & Shivakumar, 2005) إلى التحفظ على أنه تفضيل الإدارة لإتجاه الأخطاء المحتملة فى القوائم المالية نحو تقديرها بالنقص لكل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالى.

وقد تم تعريف التحفظ المحاسبى فى إصدار معايير المحاسبة المصرية عام ٢٠٠٦ بأنه: "*تبنى نوع من الحذر عند وضع التقديرات فى ظل ظروف عدم التأكد بحيث لا تؤدى إلى تضخيم الأصول أو الدخل أو تخفيض المصروفات أو الالتزامات*". ويرى (أبو الخير، ٢٠٠٨) أن عدم تضمين مفهوم التحفظ المحاسبى داخل الإطار المفاهيمى لمعايير المحاسبة لعام ٢٠٠٦ يمثل إعتراضاً على التحفظ المحاسبى، حيث أن إتباع هذا المفهوم يزيد من أرباح العام الحالى على حساب السنوات السابقة.

وقد أشار الإطار المفاهيمى لمجلس FASB عام ٢٠١٠ إلى عدم تضمين مفهوم التحفظ المحاسبى داخل هذا الإطار لأنه يتعارض مع الحياد فى المعلومات المحاسبية (FASB, 2010). ويرى (راشد، ٢٠١٠) أن التحفظ المحاسبى هو التوجه أو المدخل الذى يتبعه

المحاسبون عند إعدادهم للقوائم المالية ليعكس حالات عدم التأكد الملازمة لنشاط الشركة وأثره على المحتوى الإعلامى لقوائمها المالية، بما يحقق عدم تضخيم للأصول أو الدخل وفى نفس الوقت عدم تخفيض المصروفات أو الإلتزامات بشرط ألا يترتب عليه تعمد الإفصاح عن قيم منخفضة للدخل أو الأصول وعدم الإفصاح عن قيم مرتفعة للمصروفات والإلتزامات.

كما يرى (Fan & Zhang, 2012) أنه إختيار لطرق محاسبية تعمل على تخفيض القيمة الدفترية للأصول مقابل القيمة السوقية. ويشير التحفظ المحاسبى أيضاً إلى إتجاه إدارة الشركة إلى أن تكون الأخطاء المحتملة فى القياس فى إتجاه تخفيض قيمة صافى الدخل (Ahmed, et al., 2013).

ويرى (عبد المجيد، ٢٠١٣) أنه عند وجود تقديرات لمبالغ قد تدفع أو تحصل مستقبلاً وكانت مبالغ متقاربة فى القيمة، فإن التحفظ المحاسبى يستخدم التقييم الأقل تفاؤلاً، وإذا كانت المبالغ غير متساوية فإن التحفظ المحاسبى يستخدم القيمة الأكثر تشاؤماً. ويشير (فؤاد، ٢٠١٦) إلى أن كل الأطر المفاهيمية التى صدرت عن الهيئات المهنية شملت مفهوم التحفظ المحاسبى ضمن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ما عدا الإطار المفاهيمى لمعايير التقارير المالية الدولية. كما لم تقدم الأطر السابقة تعريفاً محدداً للتحفظ المحاسبى بل كانت تشير إليه على أنه وسيلة لمواجهة ظروف من عدم التأكد.

أما من ناحية دوافع التحفظ المحاسبى فقد قامت العديد من الدراسات بدراسة وتحليل لدوافع الطلب على التحفظ المحاسبى. ويمكن تقسيم هذه الدوافع إلى: (أ) دوافع تعاقدية،(ب) دوافع تشريعية، (ج) دوافع ضريبية، (د) دوافع سياسية، (هـ) دوافع قانونية وقضائية، (و) دوافع تنظيمية. **وسوف يتعرض الباحث لهذه الدوافع كما يلى:**

أ- الدوافع التعاقدية

قدمت العديد من الدراسات أهم الدوافع التى تفسر التحفظ المحاسبى (عبيد، ٢٠١٠؛ راشد، ٢٠١٠؛ عبد المجيد، ٢٠١٣؛ فؤاد، ٢٠١٦؛ Watts, 2003a; Kwon, 2005; Li, 2010; Clarkson, et al., 2011; Daske, et al., 2013; Espinoza, et al., 2015) إذ ركزت على نوعين من العقود هما عقود الدين وعقود الحوافز. وفيما يتعلق بعقود الدين، فإن التحفظ المحاسبى يركز على تخفيض إحتمال رفض المشروعات ذات صافى القيمة الحالية المرتفعة عند تحديد الأرباح المقدرة، كما يخفض أيضاً من إحتمال إجراء توزيع نقدى لحملة الأسهم على حساب سداد أعباء الديون.

كما أن الجهات المانحة للقروض عادة ما تكون أكثر تحفظاً عند منح القروض للشركات، حيث تلجأ إلى وضع شروط تعاقدية أكثر صرامة لحماية حقوقها، مما قد يترتب عليه زيادة تكاليف الديون على الشركات، وبالتالى يكون من مصلحة الشركات عند إبرام عقود الدين إتباع التحفظ المحاسبى فى تقاريرها المالية تجنباً لأى زيادة فى تكاليف التعاقد. وقد تطالب الجهات المانحة للقروض بمعايير محاسبية متحفظة لتفادى سلوك الإدارة تجاه تضخيم قيمة الأصول أو الأرباح من أجل الحصول على قروض أعلى. إذ تبين من دراسة (Zhang, 2008) أن هناك علاقة بين مستوى التحفظ المحاسبى وكل من إحتمال تخطى شروط العقود وتكلفة الديون، حيث توصلت إلى أنه مع زيادة مستوى التحفظ يزيد إحتمال تخطى شروط العقود بالنسبة للشركات التى تتخطى شروط التعاقد المالية والذى يكون أسرع من الشركات الأقل تحفظاً. كما أن الجهات المقرضة تميل لتخفيض تكلفة الدين للشركات المقترضة الأكثر تحفظاً.

وأما بالنسبة لعقود الحوافز، فقد أشارت العديد من الدراسات (راشد، ٢٠١٠؛ عبد المجيد، ٢٠١٣؛ فؤاد، ٢٠١٦؛ Watts, 2003a; Jarva & Lantto, 2012; Jayaraman & shivakumar, 2013; Rutledg, et al., 2015 ;) إلى أن عقود حوافز الإدارة يظهر فيها التحفظ المحاسبى بشكل بارز بإعتباره أداة فعالة لإتمام التعاقدات بنجاح، حيث يتطلب الحصول على معايير صارمة بالنسبة للأرباح أكبر منها بالنسبة للخسائر. وبالتالى سيكون هناك تأجيل ملحوظ فى الإعتراف بالأرباح عن الخسائر مما يترتب عليه إنخفاض إحتمال ظهور الأرباح والأصول بأكبر من قيمتها، أو إنخفاض إحتمال تخفيض قيمة الشركة. إذ تعمل إدارة الشركة كوكيل عن الملاك مقابل الحصول على الحوافز المرتبطة برقم الربح النهائى، وفى ظل حرية الإدارة فى الإختيار ما بين الطرق المحاسبية بما يحقق مصالحها على حساب مصلحة الملاك، وحيث أن الإدارة لاترتبط بالشركة لفترة طويلة، فإنها قد تتجه نحو محاولة تضخيم أصول الشركة والإعتراف بأرباح مستقبلية فى الفترة الحالية. وهنا يظهر دور التحفظ المحاسبى كأداة يمكن من خلالها التحكم فى سلوك الإدارة الانتهازى وحماية حقوق الملاك من خلال تأجيل الإعتراف بالأرباح المستقبلية لحين تحققها، وتخفيض الحوافز التى تحصل عليها إدارة الشركة تبعاً لذلك.

ومن الجدير بالذكر أن دراسة (Kwon, 2005) أشارت إلى أن هناك علاقة بين مستوى التحفظ بالأرباح المحاسبية وبين تكاليف الوكالة التى يتحملها الملاك. إذ توصلت إلى أن

للأرباح المحاسبية المتحفظة دوراً هاماً فى التحكم فى تكاليف الوكالة، حيث أنه يمكن تحفيز الإدارة على بذل مجهود أعلى عند زيادة الفجوة بين ما تحصل عليه من حوافز مقابل الأداء المرغوب وبين الحوافز السلبية التى ستحصل عليها مقابل الأداء غير المرغوب فيه.

ب- الدوافع التشريعية

أظهرت العديد من الدراسات (راشد، ٢٠١٠؛ عبد المجيد، ٢٠١٣؛ Watts, 2003a; Jain & Rezaee, 2004; Lobo & Zhou, 2006)، أن للتشريعات أثراً على إستخدام التحفظ فى القوائم المالية، حيث يراعى المشرعون أن يكونوا أكثر تحفظاً عند وضع التشريعات، وإن كان هذا الأمر ليس بهذا الوضوح بالنسبة لواضعى المعايير والذين يركزون على أن تكون المعلومات المحاسبية حيادية وليست متحفظة. كما تقوم الشركات بالعديد من ممارسات التلاعب المحاسبى فى رقم الأرباح والتى تؤدي إلى الإضرار بأسواق الأوراق المالية حيث تنخفض ثقة المستثمرين فى القوائم المالية للشركات، مما دفع الكونجرس الأمريكى إلى إصدار مرسوم SOX عام ٢٠٠٢ لإستعادة ثقة المستثمرين فى أسواق المال. وقد أدى هذا المرسوم بدوره إلى زيادة مستوى التحفظ المحاسبى بعد تطبيقه مقارنة بالفترات السابقة عليه، حيث ظهر وجود إنخفاض ملحوظ فى إستخدام الإستحقاقات الإختيارية. ويعنى هذا أن الشركات التى تخضع لتشريعات تتصف بإرتفاع مستوى حماية المستثمرين بها إرتفع بها مستوى التحفظ المحاسبى بعد تطبيق مرسوم SOX بها.

ج- الدوافع الضريبية

أشارت الدراسات (راشد ٢٠١٠؛ عبد المجيد، ٢٠١٣؛ فؤاد، ٢٠١٦؛ Watts, 2003a; Qiang, 2007; Seyyedi,2014) إلى أن طرق حساب الدخل الخاضع للضرائب وكذلك الدخل الخاضع للضرائب يرتبطان برقم الربح الظاهر بقائمة الدخل ويؤثران عليه. كما أن مقدار الضرائب التى سوف تدفعها الشركة يمثل دافعاً للتعديل فى الدخل المحاسبى ليتوافق مع الدخل الضريبى للشركة. فلو أن الشركة حققت أرباحاً وكان لها دخل خاضع للضرائب ومدفوعات للفوائد، فإن هذا الإرتباط بين الدخل المحاسبى والضريبى يحفز الشركة نحو تأجيل الإعتراف بجزء من الأرباح بغرض تخفيض قيمة مبلغ الضرائب المدفوعة، وبالتالى يؤدى ذلك إلى تخفيض قيمة صافى الأصول.

كما أن الإدارة إذا رغبت فى تأجيل العبء الضريبى فإنها قد تلجأ إلى طرق محاسبية من شأنها تخفيض صافى الربح، وقد تقبل مصلحة الضرائب التحفظ المشروط إذا حدث إنخفاض لقيمة الأصول الثابتة عن تكلفتها، إلا أنها لاتقبل التحفظ غير المشروط غير المرتبط بأحداث معينة. كما تولد المبررات الضريبية الدافع لدى إدارة الشركات للإعتراف المبكر بالخسائر أو المصروفات، وتقليل العبء الضريبى.

د- الدوافع السياسية

أشارت الدراسات (راشد، ٢٠١٠؛ عبد المجيد، ٢٠١٣؛ Bushman & Piotroski, 2006) إلى أنه وفقاً للنظريات السياسية، فإن حكومات الدول تملك حق الرقابة على نشاط الشركات لضمان تحقيق التنمية والإستقرار السياسى والإقتصادى. كما قد تمتلك الدولة جزءاً من المشروعات لضمان دعم عملية التنمية أو دعم الشركات الخاسرة، فإذا إعتقدت إدارات الشركات أن الدولة قد تقوم بتأميم الملكية فإنه سيكون لديها الدافع للتحفظ عند الإفصاح فى القوائم المالية. أما إذا أظهرت الدولة التدخل فى حالة إنخفاض الأداء فيكون لدى إدارات الشركات الدافع لتخفيض التحفظ حتى تظهر ناجحة.

كما قد يكون لدى الشركة الدافع لإخفاء المعلومات غير الجيدة التى إذا أفصح عنها ستواجه الشركة تكاليف كبيرة لإصدار أسهم جديدة مما يزيد من تكلفة رأس المال. وعلى العكس قد يكون للشركة الدافع لإخفاء المعلومات الجيدة والإفصاح عن الأخبار غير الجيدة مبكراً لمنع دخول المنافسين المحتملين للسوق. وكلما زاد إحتمال دخول منافسين جدد كلما كان هناك دافع لتجنب التكاليف المصاحبة لذلك من خلال إتباع طرق محاسبية متحفظة.

هـ- الدوافع القانونية والقضائية

تشير بعض الدراسات (شتيوى، ٢٠١٠؛ عبيد، ٢٠١٠؛ راشد، ٢٠١٠؛ Watts, 2003a; Qiang, 2007; Zaidi & Paz, 2015) إلى أن المسئولية القانونية تزيد عندما تصبح الأصول أو الأرباح بأعلى من قيمتها الحقيقية (إنخفاض مستوى التحفظ) مقارنة بظهورها بقيم أقل من قيمتها (زيادة مستوى التحفظ)، لأن تكاليف التقاضى فى الحالة الأولى تكون أكبر منها فى الحالة الثانية، وبالتالى يكون لدى الإدارة الدافع نحو زيادة مستوى التحفظ بالنسبة للأصول أو الأرباح. كما ترتفع الدعاوى القضائية ضد الشركة عنما تكون التقارير المالية أقل تحفظاً ولذلك يتخفض هذا الإحتمال مع زيادة مستوى التحفظ فى القوائم المالية. كما يؤثر

النظام القضائى فى الدولة على مستوى التحفظ المحاسبى، حيث يرتفع مستوى التحفظ المحاسبى فى الدول التى بها إرتفاع لتكاليف التعرض للمساءلة القضائية للشركة والمتمثلة فى التعويضات المدفوعة عند المبالغة فى الإفصاح فى القوائم المالية.

و- الدوافع التنظيمية

أظهرت بعض الدراسات أن هناك علاقة بين التحفظ المحاسبى والعوامل التنظيمية (راشد، ٢٠١٠؛ Krishman & Visvanathan, 2005;Ahmed & Duellman, 2007; Lara et al., 2009; Lara, et al., 2011; Kootanaee, et al., 2013) حيث وجدت علاقة طردية بين عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين وحوكمة الشركات وأن مستوى التحفظ المحاسبى يتأثر بحوكمة الشركات، حيث أن الشركات التى تطبق مبادئ الحوكمة بطريقة صارمة تستخدم مستوى مرتفع من التحفظ المحاسبى. كما وجدت علاقة معنوية بين آليات تطبيق الحوكمة بالشركات ودرجة التحفظ المحاسبى بالتقارير المالية.

وفى إطار العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبى وتشكيل لجان المراجعة بالشركات[1]، تبين أنه مع إرتفاع مستوى تأهيل وخبرة أعضاء لجان المراجعة يرتفع مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية، كما يكون لأعضاء لجنة المراجعة الدافع لزيادة مستوى التحفظ المحاسبى وذلك لحماية سمعتهم وخبراتهم المحاسبية والمالية. ونظراً لأن آليات الحوكمة يتم وضعها بغرض رقابة سلوك الإدارة لمدى كفاءتهم فى إستخدام الأصول، والتأكد من تحقيق مصالح جميع الأطراف وعدم التحيز تجاه طرف على حساب طرف آخر، فإن تفعيل آليات الحوكمة يؤدى إلى إرتفاع مستوى التحفظ المحاسبى.

٢/٢/٦- أنواع ومقاييس التحفظ المحاسبى

فيما يتعلق بأنواع التحفظ، تناولت بعض الدراسات (جنيدى، ٢٠٠٤؛ راشد، ٢٠١٠؛ Pope & Walker, 2003; Lara & Mora, 2004; Beaver & Rayn, 2005; Bagnoli & Watts, 2005). **تقسيمات للتحفظ كالتالى:**

- **تحفظ مسبق Ex-Ante:** عندما يؤدى التحفظ إلى تخفيض درجة ملاءمة محتوى الميزانية المعلوماتى، نتيجة إنخفاض التقدير لكل من الأصول أو قيمة حقوق الملكية الدفترية مقارنة

[1] يهدف تشكيل لجان المراجعة بالشركات إلى الإشراف على السياسات المحاسبية والتقارير المالية بالشركات، وتساعد مجلس الإدارة فى تلبية مسئولياته القانونية، والعمل كحلقة وصل بين المجلس وكل من المراجع الخارجى والداخلى. وفى مصر صدر قرار مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية رقم ٣٠ فى ٢٠٠٢/٦/١٨ والذى ألزم الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة بضرورة وجود لجنة للمراجعة.

بالقيمة الحقيقية لها. وهو ما يدفع الشركة إلى المحاسبة عن الأصول والإلتزامات على أساس تنبؤ تشاؤمى للتدفقات النقدية المستقبلية عند وجود درجة عالية من عدم التأكد.

- **تحفظ لاحق Ex-Post**: عندما يؤدى التحفظ إلى تأجيل الإعتراف بالأحداث الجيدة المستقبلية إلى حين حدوثها وفى نفس الوقت يعترف بأى خسائر متوقعة مستقبلاً، وهو يعتمد على وقوع الحدث.
- **تحفظ الميزانية Balance Sheet**: وهو التقدير الأقل للقيمة الدفترية لحقوق الملكية، وتميل الأنظمة المحاسبية إلى تقدير حقوق الملكية بالأقل للمحافظة على حقوق الدائنين، ويتم ذلك من خلال إستخدام أدوات المحاسبة المتحفظة.
- **تحفظ الربح Earnings** : هو سرعة تأثير الأنباء السيئة على رقم الربح مقارنة بالأنباء الجيدة.
- **تحفظ غير مشروط Unconditional**: يعنى أن يكون التحفظ مستقلاً عن وقوع الأحداث، أى أنه يتم قياس الأصول بقيم دفترية أقل عن القيم السوقية على مدار عمرها الإنتاجى مما يشير إلى وجود شهرة غير مسجلة، مثل: إستخدام أساس التكلفة التاريخية للأصول الثابتة.
- **تحفظ مشروط Conditional** : يعنى أن يكون التحفظ معتمداً على وقوع أحداث معينة، أى تخفيض القيم الدفترية إذا حدثت أحداث غير ملائمة مثل تطبيق أسلوب التكلفة أو السوق أيهما أقل عند تقييم المخزون.
- **تحفظ إلزامى Mandatory**: هو التحفظ الذى يتم بطريقة إلزامية من خلال المعاييرالمحاسبية.
- **تحفظ إختيارى Voluntary**: هو ذلك النوع الذى تقوم به الإدارة من خلال إختيار الطرق المحاسبية المتاحة سواء فى القياس أو الإفصاح.
- **تحفظ أقصى Maximum** : هو إختيار الإدارة لطرق محاسبية تهدف للوصول إلى أرباح أوخسائر لأقصى حد مستهدف وذلك لتحقيق دافع إدارى معين.
- **تحفظ أدنى Minimum**:هو إختيار الإدارة لطرق محاسبية متحفظة لاتؤثر على نتيجة الأعمال من سنة لأخرى ولاتهدف إلى تحقيق أى غرض إدارى وإنما هى تطبيق لسياسة محاسبية معينة وموحدة.

- **تحفظ دائم Permanent** : ويتم من خلال إختيار طرق محاسبية دائمة ملزمة من المعايير المحاسبية أو تلك التى تحقق أهداف الإدارة الاستراتيجية.
- **تحفظ مؤقت Temporarily** : ويتم من خلال إختيار طرق محاسبية متحفظة يتم تعديلها حسب الظروف المحيطة أو حسب تغير القرارات الإدارية.
- **تحفظ كلى Absolute** : عندما يشمل التحفظ جميع عناصر القوائم المالية من إيرادات ومصروفات وأصول والتزامات.
- **تحفظ جزئى Partial** : عندما يكون التحفظ لعناصر محددة لتحقيق أهداف جزئية.

ويرى الباحث أن هناك آراء متباينة فى تقسيم أنواع التحفظ Conservatism ولكن هى وجهات نظر أصحاب المصالح فكل فئة تطبق النوع الذى يحقق لها المنفعة من وجهة نظرها.

أما من ناحية مقاييس التحفظ، فإنه يمكن تصنيف مقاييس التحفظ بناء على الدراسة المسحية التى قدمها (Watts,2003b) والتى إعتمدت على ثلاثة نماذج أساسية، **الأول؛** نماذج تعتمد على قيم صافى الأصول، **والثانى؛** نماذج تعتمد على مستوى الأرباح والإستحقاقات، **والثالث؛** نماذج تعتمد على العلاقة بين الأرباح والعوائد للأسهم، **وذلك على النحو التالى:**

أ- نماذج تعتمد على قيم صافى الأصول

يعتمد هذا النموذج على قياس نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى القيمة الدفترية لها، حيث يعتبر أن القيمة السوقية هى دالة للقيمة الدفترية والأرباح التشغيلية غير العادية لصافى الأصول. وبالتالى فإن الإعتراف بهذه الأرباح يؤدى إلى إختلاف فى القيمة السوقية عن القيمة الدفترية لحقوق الملكية. ويتم قياس التحفظ المحاسبى عن طريق نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى القيمة الدفترية لها (MTB). ويشير زيادة النسبة عن الواحد الصحيح إلى ممارسة التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية. ويتميز هذا النموذج بإمكانية تطبيق الشركة له لعام واحد، بينما يعاب عليه التحيز لأعلى بسبب دمج العوائد الإقتصادية، كما أنه لايمكنه قياس التحفظ المشروط إلا إذا تم الأخذ فى الإعتبار عدم تماثل العوائد (راشد، ٢٠١٠؛ فؤاد، ٢٠١٦؛Beaver & Ryan, 2000).

ب- نماذج تعتمد على مستوى الأرباح والإستحقاقات

تشير هذه النماذج وفق دراسة (Givoly & Hayn, 2000) إلى أن ممارسة التحفظ المحاسبى يؤدى إلى تراكم مقدار الإستحقاقات، وبالتالى إختلاف قيمة الربح المحاسبى عن قيمة التدفقات النقدية. ومن هنا يمكن الإستدلال على وجود التحفظ المحاسبى من خلال مستوى الإستحقاقات المتجمعة السالبة لدى الشركات على مدار فترة زمنية طويلة. إذ أن الإستحقاقات الإجمالية تشير إلى وجود ممارسات للتحفظ المحاسبى، كما يمكن الإعتماد على التدفقات النقدية وإختلافها عن الربح المحاسبى كمقياس للتعرف على ممارسات التحفظ. إلا أنه يعاب عليه تأثره بإدارة الأرباح وإهمال تأثير الإهلاك.

ج- نماذج تعتمد على العلاقة بين الأرباح وعوائد الأسهم

وتقوم هذه النماذج على فكرة أن التحفظ يعنى وقتية الإعتراف بقيمة الخسائر غير المحققة مقارنة بالمكاسب، وبالتالى يوجد عدم تماثل فى سرعة رد فعل الأنباء غير الجيدة عن الأنباء الجيدة على الأرباح المحاسبية، ومن ثم فإن الخسائر تميل لأن تكون أسرع وتتزامن مع العوائد على الأسهم مقارنة بالمكاسب، وهو ما يعرف بالتوقيت غير المتماثل والذى يعد دليلاً على ممارسة التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية. ويعاب على هذا النموذج إعتماده على كفاءة سوق الأوراق المالية، مع تحيزه نحو الشركات كبيرة الحجم (Khan & Watts, 2009; Watts, 2003b).

٣/٦- تحليل العلاقة بين تبنى معايير التقارير المالية الدولية ومستوى التحفظ المحاسبى وإشتقاق الفرض الرئيسى للبحث

اتفقت العديد من الدراسات (كساب، ٢٠١١؛ Lara & Mora, 2004; Francis, et al., 2004; Daske, 2006; Soderstrom & Sun, 2007) على أن الإدارة تحاول تعظيم منافعها حتى لو على حساب أصحاب المصالح، وخاصة الملاك، وذلك من خلال عدم ممارسة التحفظ المحاسبى وحتى ممارسته بصورة منخفضة فى القوائم المالية، ومن هنا جاء دور معايير التقارير المالية الدولية للحد من السلوك الإنتهازى للإدارة وتشجيع ممارسة التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية، وكذلك الحد من أى سلوكيات قد تخفض من التحفظ المحاسبى.

ولقد أضافت الدراسات أن مستوى التحفظ المحاسبى يختلف من بيئة لأخرى، حيث تعمل معايير التقارير المالية الدولية بطريقة أفضل مع آليات أسواق المال الحرة وتركز على تلبية

إحتياجات المستثمرين. من خلال توفير نظم معلومات محاسبية تنتج تقارير مالية ذات جودة مرتفعة. كما أنها تحاول تقليل عدم التماثل فى المعلومات بين كل من الإدارة ومستخدمى التقارير المالية الخارجيين.

كما تبين أيضاً أن تبنى معايير التقارير المالية الدولية IFRS يؤدى إلى الحصول على نتائج أعمال للشركات أكثر قبولاً وقابلية للمقارنة وبالتالى تحسين عملية إتخاذ القرارات الإدارية، ويحسن من إتخاذ قرارات رشيدة على مستوى المستثمرين وأصحاب المصالح.

ويعد التحفظ المحاسبى أداة فعالة لإعداد تقارير مالية يمكن الإعتماد عليها، ولذلك يتم إستخدام التحفظ المحاسبى كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية فى التقارير المالية.

وعلى مستوى العلاقة بين أثر تبنى معايير التقارير المالية الدولية على مستوى التحفظ المحاسبى، فقد إنقسمت الدراسات السابقة إلى ثلاث مجموعات؛ **الأولى**؛ توصلت إلى أن تبنى معايير التقارير المالية الدولية زاد من مستوى التحفظ المحاسبى بالشركات عنه قبل التبنى، **والثانية**؛ أن تبنى معايير التقارير المالية الدولية خفض من مستوى التحفظ المحاسبى بالشركات عنه قبل التبنى، **والثالثة**؛ أن تبنى معايير التقارير المالية الدولية لايؤثر على مستوى التحفظ المحاسبى بالشركات. **وسوف يتناول الباحث هذه المجموعات الثلاثة بقليل من التفصيل كما يلى:**

أ- **المجموعة الأولى:** الدراسات التى توصلت إلى أن تبنى معايير التقارير المالية الدولية زادت من مستوى التحفظ المحاسبى بالشركات؛ حيث اختبرت هذه الدراسات (Lobo & Zhou, 2006; Hung & Subramanyam, 2007; Jermakowicz & Tomaszewski, 2008; Balsari, et al., 2010; Zhang, 2011; Goh & Li, 2011; Piot, et al., 2012; Bertin & Moya, 2013) أثر تبنى معايير التقارير المالية الدولية على مستوى التحفظ المحاسبى. **وقد توصلت إلى النتائج التالية:**

- أن الشركات المقيدة بالبورصة الأمريكية تخضع لضغوط أعلى بعد صدور مرسوم SOX لتوفير معلومات ذات جودة مرتفعة والإلتزام الكامل بمعايير التقارير المالية الدولية، وبالتالى وجد أنها تمارس تحفظ محاسبى أكبر.
- أن تبنى معايير التقارير المالية الدولية فى الشركات الألمانية (عينة من ٨٠ شركة) خلال الفترة (١٩٩٨ حتى ٢٠٠٢)، كانت قبلها تتبنى معايير إختيارية وعند التحول إلى تبنى معايير التقارير المالية الدولية زاد مستوى التحفظ المحاسبى بها.

- أن تبنى شركات أوروبية (عينة من ١٥٧ شركة) لأول مرة معايير التقارير المالية الدولية عام ٢٠٠٥ أدى إلى تحقيق مزايا للمستثمرين وزيادة مستوى التحفظ المحاسبى.
- أن تبنى شركات تركية (عينة من ٣٧٨٩ تقرير مالى لشركات) خلال الفترة (١٩٩٢ حتى ٢٠٠٨) لمعايير التقارير المالية الدولية وأثرها على ممارسات التحفظ المحاسبى (كمقياس لجودة التقارير المالية) تبين زيادة مستوى التحفظ المحاسبى والحد من عدم التماثل فى المعلومات المحاسبية.
- أن تبنى معايير التقارير المالية الدولية فى نيوزيلندا (عينة من ٣٥ شركة) خلال الفترة (٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨) أدى إلى زيادة مستوى التحفظ المحاسبى المشروط وتحسين القيمة الملاءمة للربح المحاسبى.
- أن الشركات التى حسنت من جودة هيكل الرقابة الداخلية بها ثم تبنت معايير التقارير المالية الدولية، زاد لديها مستوى التحفظ المحاسبى.
- أن تبنى الشركات المساهمة بالإتحاد الأوروبى (عينة من ٢٩٧٣ شركة) خلال الفترة (٢٠٠١ حتى ٢٠٠٨) أدى إلى إرتفاع مستوى التحفظ المحاسبى غير المشروط بها بعد التبنى.
- أن تبنى الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية بشيلى (عينة من ٩٥ شركة) خلال الفترة (١٩٩٩ حتى ٢٠١٠) لمعايير التقارير المالية الدولية زاد من مستوى التحفظ المحاسبى بها مما إنعكس على تحسين قيمة المعلومات المحاسبية وزيادة الموثوقية بها.

ب- **المجموعة الثانية:** الدراسات التى توصلت إلى أن تبنى معايير التقارير المالية الدولية خفض من مستوى التحفظ المحاسبى بالشركات؛ حيث قامت الدراسات (كساب، ٢٠١١؛ Pham, 2009; Piot, et al., 2010; Zeghal, et al., 2012; Lawrence, et al., 2013; Januarsi, 2014; Andre, et al., 2015; Zeghal & Lahmar, 2016; Andre, 2016.) بإختبار أثر تبنى معايير التقارير المالية الدولية على مستوى التحفظ المحاسبى. **وقد توصلت إلى النتائج التالية:**

- أن بعض الشركات المقيدة بالبورصة الأمريكية (عينة من ٣٠٠ شركة) خلال الفترة من (٢٠٠٥حتى ٢٠٠٧) أظهرت نتائجها إنخفاض مستوى التحفظ المحاسبى لديها بعد تبنى معايير التقارير المالية الدولية عن ما قبلها.

- أدى تبنى معايير التقارير المالية الدولية فى الولايات المتحدة أيضاً (عينة من ١٥١ شركة) خلال الفترة من (٢٠٠١حتى ٢٠٠٨) إلى إنخفاض مستوى التحفظ المشروط وتحسين جودة التقارير المحاسبية بعد التبنى عن ما قبله.
- أن تبنى معايير التقارير المالية الدولية فى شركات سعودية (عينة من ٦٨ شركة) (عام ٢٠٠٩) أدى إلى إنخفاض مستوى التحفظ المحاسبى بعد التبنى عن ما قبله.
- أن التبنى الإجبارى لمعايير التقارير المالية الدولية أثر على جودة نتائج أعمال الشركات (عينة من ١٥٤٧ شركة) من الإتحاد الأوروبى (١٥ دولة) خلال الفترة (٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٧) وأدى إلى تحسن نتائج أعمال الشركات بعد التبنى الإجبارى، كما خفض من الوقت المطلوب للأداء وخفض من مستوى التحفظ المحاسبى المشروط، كما وفر معلومات أكثر ملاءمة.
- أن الشركات الإسترالية (عينة من ١٩٠ شركة) خلال عام (٢٠١٢) أظهرت إنخفاض مستوى التحفظ المحاسبى خلال العام محل التطبيق.
- أن تبنى معايير التقارير المالية الدولية عندما طبقت على الشركات الصناعية فى أندونيسيا (عينة من ١١٣ شركة) خلال الفترة (٢٠٠٩ حتى ٢٠١١) خفض من مستوى التحفظ المحاسبى بعد التبنى عنه ما قبله.
- أن تبنى معايير التقارير المالية الدولية بإستخدام نموذج (Basu) على شركات مساهمة تنتمى إلى (١٦) دولة أوروبية، (عينة من ١٣٧١١ شركة) خلال الفترة (٢٠٠٠ حتى ٢٠١٠) توصلت إلى إنخفاض ممارسات التحفظ المحاسبى بعد التبنى عنه قبله.
- أن تبنى معايير التقارير المالية الدولية فى ١٥ دولة أوروبية عن عام ٢٠٠٥ خلال الفترة (٢٠٠٠ حتى ٢٠١٠) أدى إلى إنخفاض ممارسات التحفظ المحاسبى المشروط بعد التبنى عنه قبله.

ج- **المجموعة الثالثة:** الدراسات التى توصلت إلى أن تبنى معايير التقارير المالية الدولية لم تؤثر على مستوى التحفظ المحاسبى بالشركات؛ حيث قامت الدراسات (Helman, 2008; Lara,et al.,2009; Zhuang, et al., 2013) بإختبار أثر تبنى معايير التقارير المالية الدولية على مستوى التحفظ المحاسبى. **وقد توصلت إلى النتائج التالية:**

- أن التبنى لمعايير التقارير المالية الدولية لم يكن له تأثير على مستوى التحفظ المحاسبى عند تطبيق مجموعة من المعايير الإلزامية على مجموعة من الشركات.

- أن تبنى معايير التقارير المالية الدولية ليس كافياً لإنتاج معلومات محاسبية ذات جودة عالية، كما أنه لم يؤثر فى مستوى التحفظ المحاسبى عند تطبيقه على (عينة من ٨٧٤ شركة) خلال الفترة (١٩٩٤ حتى ٢٠٠٣) بدول جنوب شرق أسيا.

ويخلص الباحث من تحليل الدراسات المتعلقة بأثر تبنى معايير التقارير المالية الدولية على مستوى التحفظ المحاسبى، إلى إختلاف نتائج هذه الدراسات، فقد توصل البعض إلى أن تبنى معايير التقارير المالية الدولية قد زاد من مستوى التحفظ المحاسبى، وتوصل البعض الآخر إلى أن التبنى قد خفض من مستوى التحفظ المحاسبى، والمجموعة الأخيرة وجدت أن تبنى معايير التقارير المالية الدولية لم يكن له تأثير على مستوى التحفظ المحاسبى.

لذلك يتوقع الباحث أن يكون لتبنى معايير التقارير المالية الدولية تأثير على مستوى التحفظ المحاسبى سواء بالزيادة أوالنقص، وذلك بإفتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة على هذه العلاقة. **وبالتالى يتم إشتقاق فرض البحث الرئيسى** حول أثر تبنى معايير التقارير المالية الدولية على مستوى التحفظ المحاسبى فى بيئة التقارير المالية المصرية، **على النحو التالى:**

H_1: يؤثر تبنى معايير التقارير المالية الدولية سنة ٢٠١٥على مستوى التحفظ المحاسبى بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

٤/٦- تحليل أثر المتغيرات المعدلة على العلاقة محل الدراسة وإشتقاق الفروض الفرعية للفرض الرئيسى

أظهرت الدراسات السابقة أنه يمكن تقسيم المتغيرات المعدلة Moderators لهذه العلاقة إلى مجموعتين؛ **الأولى:** متغيرات معدلة لها علاقة بخصائص الشركة التشغيلية، **والثانية:** متغيرات معدلة لها علاقة بخصاص مكتب مراقب حسابات الشركة. وفيما يلى تحليل للدراسات التى لها علاقة بهاتين المجموعتين من المتغيرات المعدلة للعلاقة.

١/٤/٦- المتغيرات المعدلة الخاصة بالخصائص التشغيلية للشركات

رغم كثرة هذه المتغيرات إلا أن أهمها يتمثل فى مايلى:

١/١/٤/٦- كثافة الأصول غير الملموسة

تشير بعض الدراسات (عبد الغنى، ٢٠١٧؛ Sahut & Boulerne, 2010; Shah, et al., 2013; Hamberg & Beisland, 2014) إلى أن المحاسبة عن هيكل الأصول غير الملموسة بالشركات مازالت محل جدل كبير خاصة بعد تبنى معايير التقارير المالية الدولية،

وذلك لإختلاف طرق قياسها والإعتراف بها فى ظل هذه المعايير عنه قبل تبنى هذه المعايير، ومدى تأثيرها على مستوى التحفظ المحاسبى. إذ يجد البعض أن لكثافة الأصول غير الملموسة بعد تبنى معايير التقارير المالية الدولية تأثير إيجابى على مستوى التحفظ المحاسبى والبعض الآخر يجد تأثيراً سلبياً لها على مستوى التحفظ المحاسبى.

إلا أنه من المتفق عليه من الدراسات السابقة أن تبنى معايير التقارير المالية الدولية يتأثر بهياكل أصول الشركات، حيث أن الشركات التى بها أصول غير ملموسة كثيفة عندما تطبق معايير التقارير المالية الدولية يكون لها أثر أكبر على مستوى التحفظ المحاسبى مقارنة بالشركات التى يكون فيها الأصول الملموسة كثيفة. وبالتالى يتوقع الباحث وجود تأثير لكثافة الأصول غير الملموسة على مستوى التحفظ المحاسبى بعد تبنى معايير التقارير المالية الدولية فى بيئة التقارير المالية المصرية، **وبالتالى يمكن إشتقاق الفرض الفرعى الأول H_{1a} كما يلى:**

H_{1a}: يختلف تأثير تبنى معايير التقارير المالية الدولية سنة ٢٠١٥على مستوى التحفظ المحاسبى بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية بإختلاف كثافة الأصول غير الملموسة فى هيكل أصول هذه الشركات.

٦/٤/١/٢- مستوى الرفع المالى

تهتم الجهات المانحة للقروض بمدى مقدرة الشركات على سداد القروض سواء الأقساط أو فوائدها، كما تهتم بمدى تعرض الشركات للمخاطر سواء مخاطر مالية أو مخاطر الأعمال. ولذلك قد تفرض الجهات المانحة للقروض بعض القيود على الشركات التى حصلت على القروض لضمان سداد القروض. لذلك فمن المتوقع أن تلجأ الشركات التى لديها نسب رفع مالى عالية إلى عدم ممارسة التحفظ المحاسبى حتى يمكنها تحسين مركزها المالى، وإظهار قدر أكبر من الأرباح (كساب، ٢٠١١؛ Watts, 2003a).

إلا أن دراسة (Nikolaev, 2010) أكدت على أن الشركات المقترضة قد تمارس التحفظ المحاسبى بسبب الشروط الواردة فى عقد القرض. ومن هنا يظهر وجود إتجاهين حول تأثير نسبة الرفع المالى على مستوى التحفظ المحاسبى فى ظل تبنى معايير التقارير المالية الدولية. ولذلك يتوقع الباحث وجود تأثير لمستوى الرفع المالى على مستوى التحفظ المحاسبى بعد تبنى معايير التقارير المالية الدولية فى بيئة التقارير المالية المصرية. **وبالتالي يمكن إشتقاق الفرض الفرعى الثانى H_{1b} كما يلى:**

H_{1b}: يختلف تأثير تبنى معايير التقارير المالية الدولية سنة ٢٠١٥على مستوى التحفظ المحاسبى بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية بإختلاف مستوى الرفع المالى للشركة.

٣/١/٤/٦- القطاع الذى تنتمى إليه الشركة

يقصد بالقطاع مجموعة الشركات التى تعمل فى مجال واحد يخضع لقواعد موحدة. وقد وجدت بعض الدراسات (عبد الغنى، ٢٠١٧؛ Alfaraih,2009; Shah, et al., 2013) أن هناك تأثيراً للقطاع على مدى ملاءمة المعلومات المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبى، وذلك بسبب إختلاف درجة الإلتزام بمعايير التقارير المالية الدولية، وإختلاف الأنشطة الإقتصادية لهذه القطاعات. ولقد وجدت هذه الدراسات فروقاً بين القطاعات المختلفة عند تطبيق معايير التقارير المالية الدولية. ولذلك يتوقع الباحث وجود تأثير لإختلاف القطاع الذى تنتمى إليه الشركة على مستوى التحفظ المحاسبى بعد تبنى معايير التقارير المالية الدولية فى بيئة التقارير المالية المصرية. **وبالتالى يمكن إشتقاق الفرض الفرعى الثالث H_{1c} كما يلى:**

H_{1c}: يختلف تأثير تبنى معايير التقارير المالية الدولية سنة ٢٠١٥على مستوى التحفظ المحاسبى بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية بإختلاف القطاع الصناعى الذى تنتمى إليه الشركة.

٤/١/٤/٦- حجم الشركة

تشير بعض الدراسات (كساب، ٢٠١١؛ Bushman & Piotroski,2006) إلى أن كبر حجم الشركات يؤدى لتعرضها لضغوط سياسية، وبالتالى إرتفاع التكاليف السياسية للشركات، مما يجعلها تمارس التحفظ المحاسبى لتجنب تلك التكاليف، وكذلك زيادة مستوى التحفظ مما يخفض من الأرباح الحالية وينقلها إلى الفترات القادمة، إلا أن دراسة (Basu,2001) وجدت أن الشركات الصغيرة الحجم تتعرض أيضاً لمشاكل. ولكى تتجنب الدعاوى القضائية ضدها فإنها قد تمارس التحفظ المحاسبى. يخلص الباحث إلى وجود تعارض فى نتائج الدراسات بشأن تأثير حجم الشركة على مستوى التحفظ المحاسبى. لذلك يتوقع الباحث وجود تأثير لحجم الشركة على مستوى التحفظ المحاسبى بعد تبنى معايير التقارير المالية الدولية فى بيئة التقارير المالية المصرية. **وبالتالى يمكن إشتقاق الفرض الفرعى الرابع H_{1d} كما يلى:**

H_{1d}: يختلف تأثير تبنى معايير التقارير المالية الدولية سنة ٢٠١٥على مستوى التحفظ المحاسبى بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية بإختلاف حجم الشركة.

٢/٤/٦- المتغيرات المعدلة الخاصة بخصاص مكتب مراقب حسابات الشركة

رغم كثرة هذه المتغيرات مثل (تدوير مراقب الحسابات ومكتبه وتخصصه الصناعى) إلا أن الدراسات (عبد الغنى، ٢٠١٧؛ Lee &Park,2013) إهتمت بالتعرف على أثر حجم مكتب مراقب حسابات الشركة على ممارسة الشركات للتحفظ المحاسبى، حيث أن حجم المكتب من أهم مؤشرات جودة المراجعة. إذ وجد أن مراقبى الحسابات الذين يعملون بمكاتب مراجعة كبرى Big 4 يهتمون بوجود تماثل فى المعلومات بين أصحاب المصالح، كما أنها تخضع لرقابة مجلس الرقابة على أعمال مراقبى الحسابات للشركات المساهمة المقيدة بالبورصة (PCAOB) مقارنة مع المكاتب الصغيرة الحجم (Non- Big 4) ومن ثم يكون لدى المكاتب الكبيرة القدرة على تقييد السياسات المحاسبية فى الشركات وتخفيض عدم التأكد، وممارسة التحفظ المحاسبى.

لذلك يتوقع الباحث وجود تأثير لحجم مكتب مراقب حسابات الشركة على مستوى التحفظ المحاسبى بعد تبنى معايير التقارير المالية الدولية فى بيئة التقارير المالية المصرية. **وبالتالى يمكن إشتقاق الفرض الفرعى الخامس H_{1e} كما يلى:**

H_{1e}: يختلف تأثير تبنى معايير التقارير المالية الدولية سنة ٢٠١٥على مستوى التحفظ المحاسبى بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية بإختلاف حجم مكتب مراقب حسابات الشركة.

٥/٦- نموذج ومنهجية البحث

تستهدف الدراسة فى هذه الجزئية من البحث إختبار فروض البحث، للتعرف على ما إذا كان تبنى معايير التقارير المالية الدولية يؤثر على مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية للشركات المصرية المقيدة بالبورصة، ومدى إختلاف العلاقة بإختلاف كل من؛ كثافة الأصول غير الملموسة فى هيكل أصول الشركة، ومستوى الرفع المالى، والقطاع الذى تنتمى إليه الشركة، وحجم الشركة، كخصائص تشغيلية للشركة، وحجم مكتب مراقب حسابات الشركة الذى ينتمى إليه مراقب حسابات الشركة، كأحد خصاص مكتب مراقب حسابات الشركة. كمتغيرات معدلة Moderators للعلاقة الأساسية محل الدراسة، وذلك بعد تبنى مصر لمعايير التقارير المالية الدولية الجديدة عام ٢٠١٥.

١/٥/٦- نموذج البحث

لإختبار ما إذا كان تأثير تبنى معايير التقارير المالية الدولية على مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية يختلف بإختلاف كل من كثافة الأصول غير الملموسة (Tang)، ومستوى الرفع المالى(Lev)، والقطاع الذى تنتمى إليه الشركة(Sector)، وحجم الشركة(Firm size)، وحجم مكتب مراقب حسابات الشركة(Office size) الذى ينتمى إليه مراقب حسابات الشركة، **كمتغيرات معدلة، فإنه يمكن صياغة نموذج البحث قياساً على(عبد الغنى، ٢٠١٧) كما يلى:**

$$MTB = \beta_0 + \beta_1\ IFRS + \beta_2\ Tang + \beta_3\ (IFRS^*\ Tang) + \beta_4\ Lev + \beta_5\ (IFRS^*Lev) + \beta_6\ Sector + \beta_7\ (IFRS^*Sector) + \beta 8\ Firmsize + \beta_9\ (IFRS^*Firmsize) + \beta_{10}\ Officesize + \beta_{11}\ (IFRS^*Officesize) + e$$

حيث:

MTB: مستوى التحفظ المحاسبى المشروط.

β_0: الجزء الثابت فى معادلة الإنحدار.

$\beta_1 - \beta_{11}$. معاملات الإنحدار.

IFRS: تبنى معايير التقارير المالية الدولية.

Tang: تشير إلى كثافة الأصول غير الملموسة.

Lev: تشير إلى مستوى الرفع المالى.

Sector: تشير إلى القطاع الذى تنتمى إليه الشركة.

Firmsize: تشير إلى حجم الشركة.

Officesize: تشير إلى حجم مكتب مراقب حسابات الشركة.

IFRS*Tang: متغير تفاعلى بين التبنى وكثافة الأصول غير الملموسة.

IFRS*Lev : متغير تفاعلى بين التبنى ومستوى الرفع المالى.

IFRS*Sector : متغير تفاعلى بين التبنى والقطاع الذى تنتمى إليه الشركة.

IFRS*Firmsize : متغير تفاعلى بين التبنى وحجم الشركة.

IFRS*Officesize: متغير تفاعلى بين التبنى وحجم مكتب مراقب حسابات الشركة.

e:الخطأالعشوائى.

وبناء على ماسبق يظهر نموذج البحث كالتالى:

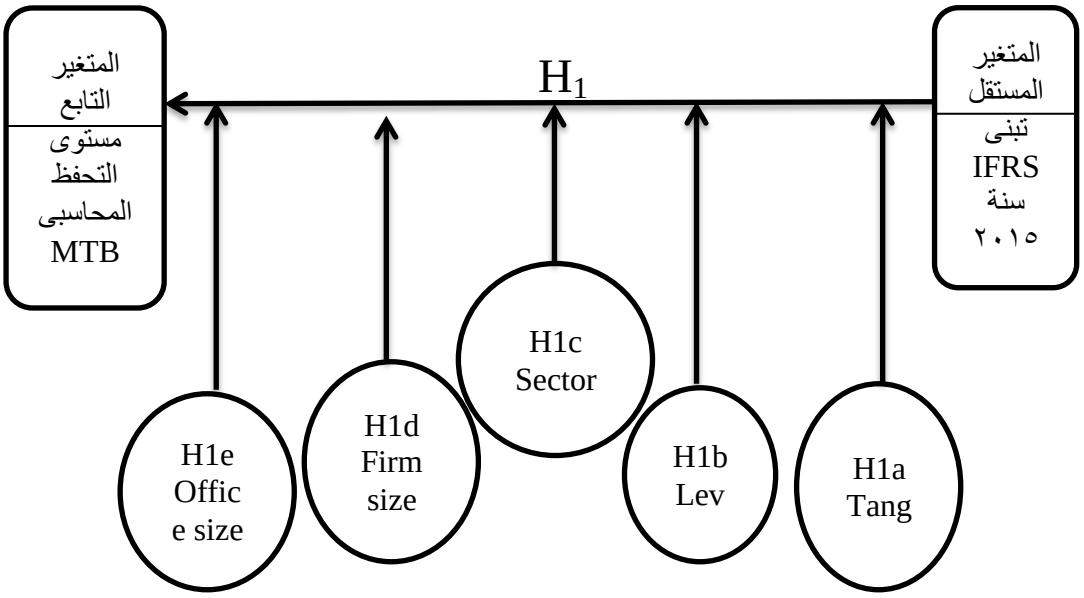

المتغيرات المعدلة Moderators

(النموذج من إعداد الباحث)

وفيما يلى النماذج الإحصائية المستخدمة فى إختبار فروض البحث:

٦/١/٥/١- نموذج إختبار الفرض الرئيسى (H_1)

لإختبار أثر تبنى معايير التقارير المالية الدولية على مستوى التحفظ المحاسبى بإستخدام بيانات القوائم المالية على مدار فترة الدراسة (٢٠١٣- ٢٠١٧).

وفيما يلى النموذج المستخدم وتوصيف متغيراته:

$$MTB = \beta_0 + \beta_1 IFRS + e$$

٦/١/٥/٢- نماذج إختبار الفروض الفرعية

H_{1a}:

$$MTB = \beta_0 + \beta_1 IFRS + \beta_2 Tang + \beta_3 (IFRS^* Tang) + e$$

H_{1b}:

$$MTB = \beta_0 + \beta_1 IFRS + \beta_2 Lev + \beta_3 (IFRS*Lev) + e$$

H_{1c}:

$$MTB = \beta_0 + \beta_1 IFRS + \beta_2 Sector + \beta_3 (IFRS*Sector) + e$$

H_{1d}:

$$MTB = \beta_0 + \beta_1 IFRS + \beta_2 Firmsize + \beta_3 (IFRS*Firmsize) + e$$

H_{1e}:

$$MTB = \beta_0 + \beta_1 IFRS + \beta_2 Officesize + \beta_3 (IFRS*Officesize) + e$$

٦/٥/٢- منهجية البحث

تتناول الجزئية التالية من البحث هدف الدراسة التطبيقية، ومجتمع وعينة الدراسة، وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة، وأدوات وإجراءات الدراسة، والأساليب المستخدمة فى التحليل الإحصائى، ونتائج إختبارات فرض البحث الرئيسى، والفروض الفرعية، **وذلك على النحو التالى:**

٦/٥/٢/١- هدف الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية إختبار فرض البحث الرئيسى، والفروض الفرعية، التى إنتهى إليها الشق النظرى للبحث على ضوء إستقراء وتحليل العلاقة بين تبنى معايير التقارير المالية الدولية ومستوى التحفظ المحاسبى، وإيجاد دليل عملى على ما إذا كان تبنى معايير التقارير المالية الدولية فى مصر يؤثر على مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية للشركات المصرية المقيدة بالبورصة عن الفترة بعد التبنى (٢٠١٦-٢٠١٧) مقارنة بالفترة قبل التبنى (٢٠١٣-٢٠١٤).

٦/٥/٢/٢- مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من٢٠١٣ وحتى ٢٠١٧ (مع استبعاد عام ٢٠١٥ من التحليل)، حيث تم تبنى معايير التقارير المالية الدولية فى مصر بداية من عام ٢٠١٥. كما تم استبعاد المؤسسات المالية من مجتمع الدراسة نظراً لخضوعها لقواعد رقابية وتنظيمية وقواعد إفصاح خاصة بها(عبد الغنى، ٢٠١٧).

وقد تم إختيار عينة تحكمية من الشركات يشترط فيها توافر قوائمها المالية وإيضاحاتها المتممة عن السنوات ٢٠١٣، ٢٠١٤ كفترة قبل التبنى، والسنوات ٢٠١٦، ٢٠١٧ كفترة بعد

التبنى. وبذلك بلغ عدد الشركات فى العينة (٦٠) شركة بإجمالى عدد مشاهدات (٢٤٠) مشاهدة.

ورغم صدور معايير المحاسبة المصرية عام ٢٠٠٦ والتى كانت تتفق مع معايير التقريرالمالى الدولية **IFRS**، وبالتالى فإن عام ٢٠٠٧ يمثل بداية تبنى معايير التقارير المالية الدولية، إلا أنه حدث تعديلات فى معايير التقارير المالية الدولية عام ٢٠١٥، مما جعل الباحث يعتبر أن فترة بعد التبنى هى ٢٠١٦، ٢٠١٧ ، وفترة قبل التبنى هى ٢٠١٣، ٢٠١٤.

٣/٢/٥/٦- توصيف وقياس متغيرات الدراسة

تتكون متغيرات الدراسة من متغير تابع هو مستوى التحفظ المحاسبى، والذى يتم قياسه بدلالة مستوى التحفظ المحاسبى المشروط **(MTB)**، ومتغير مستقل هو تبنى معايير التقارير المالية الدولية، ومتغيرات معدلة للعلاقة الرئيسية هى: كثافة الأصول غير الملموسة **(Tang)**، ومستوى الرفع المالى**(Lev)**، والقطاع الذى تنتمى إليه الشركة(**Sector)**، وحجم الشركة**(Firm size)**، وحجم مكتب مراقب حسابات الشركة(**Office size)** الذى ينتمى إليه مراقب حسابات الشركة، وفيما يلى توصيف وقياس متغيرات الدراسة:

أ-المتغير التابع: مستوى التحفظ المحاسبى

إستخدم الباحث نسبة القيم السوقية إلى القيم الدفترية لحقوق الملكية **(MTB)**، كمؤشر **(Market-To-Book)** لمستوى التحفظ المحاسبى المشروط، وذلك قياساً على (راشد،٢٠١٠؛ Zhang,2000;Roychowdhury&Watts,2007). ولقد إستخدم الباحث ذلك المقياس إعتماداً على بيانات أخر الفترة المحاسبية.

مستوى التحفظ المحاسبى المشروط (MTB) = القيمة السوقية لحقوق الملكية / القيمة الدفترية لحقوق الملكية

ب-المتغير المستقل: تبنى معايير التقارير المالية الدولية:

حيث يؤثر تبنى معايير التقارير المالية الدولية على مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية فى فترة ما بعد التبنى (٢٠١٦، ٢٠١٧) مقارنة بفترة ما قبل التبنى(٢٠١٣،

٢٠١٤)([٢]). ويقاس التبنى كمتغير وهمى يرمز له بالرمز **IFRS**، يأخذ قيمة (١) للمشاهدات بعد فترة التبنى، والقيمة (صفر) للمشاهدات التى قبل فترة التبنى. وذلك قياساً على (عبد الغنى، ٢٠١٧؛ Dimitropoulos, et al., 2013).

ج- المتغيرات المعدلة (Moderating Variables)

هى المتغيرات المعدلة للعلاقة بين تبنى معايير التقارير المالية الدولية ومستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية للشركة، وتشمل:

ج/١- كثافة الأصول غير الملموسة (Tang)

هو متغير يعكس كافة عناصر الأصول غير الملموسة (من شهرة، ونفقات وبحوث وتطوير، والأصول غير الملموسة الأخرى)، وتقاس بنسبة الأصول غير الملموسة إلى إجمالى الأصول، ويرمز لها بالرمز(**Tang**) وذلك قياساً على (عبد الغنى، ٢٠١٧؛Alfaraih, 2016) حيث:

كثافة الأصول غير الملموسة(Tang) = الأصول غير الملموسة / إجمالى الأصول

ج/٢- مستوى الرفع المالى للشركة(Lev)

يعبر عن مدى إعتماد الشركة على تمويل عملياتها من الغير، ويقاس بنسبة إجمالى الديون إلى إجمالى الأصول فى نهاية الفترة المحاسبية. ويرمز له بالرمز(**Lev**) وذلك قياساً على (عبد الغنى، ٢٠١٧؛Andre, 2016) **حيث:**

مستوى الرفع المالى للشركة(Lev) = إجمالى الديون / إجمالى الأصول

ج/٣- القطاع الصناعى للشركة(Sector)

يشير القطاع إلى الشركات التى تتمتع بعدد من الخصائص المشتركة وتعمل فى مجال مشترك فى خصائصه وقواعده التنظيمية، وقد بلغ عدد القطاعات التى تنتمى إليها الشركات

[٢] تم استبعاد سنة ٢٠١٥ التى صدرت فيها معايير المحاسبة المصرية الجديدة.

بالعينة خمسة قطاعات هى: القطاع الصناعى، قطاع الغاز، قطاع الخدمات، القطاع العقارى، والقطاع التجارى(شتيوى، ٢٠١٥). ويتم قياسه كمتغير وهمى يرمز له بالرمز (**Sector**) يأخذ القيمة (١) للشركات المنتمية للقطاع، وقيمة(صفر) للقطاعات الأخرى. وذلك قياساً على (شتيوى،٢٠١٥؛ عبد الغنى، ٢٠١٧).

ج/٤- حجم الشركة (Firm size)

يعبر حجم الشركة عن إجمالى الأصول وحجم عمليات الشركة، ويقاس من خلال اللوغاريتم الطبيعى لإجمالى الأصول. ويرمز له بالرمز(**Firm size**)، وذلك قياساً على (عبد الغنى، ٢٠١٧؛ Gong & Wang,2016).

ج/٥- حجم مكتب مراقب حسابات الشركة(Office size)

يشير إلى الخصائص النوعية المرتبطة بمكتب مراقب حسابات الشركة، وتحقيق مستوى جودة مراجعة مرتفع، ويقاس كمتغير وهمى يرمز له بالرمز(**Office size**)، يأخذ القيمة (١) إذا كانت الشركة محل المراجعة يتم مراجعتها من قبل مراقب حسابات ينتمى لمكتب محاسبة ومراجعة شريك مع أحد مكاتب المراجعة الأربع الكبرى، ويأخذ القيمة (صفر) إذا كان غير ذلك. وذلك قياساً على (عبد الغنى، ٢٠١٧؛ Bepari& Mollik,2015;Alfraih,2016).

٤/٢/٥/٦- أدوات وإجراءات الدراسة

حصل الباحث على القوائم المالية السنوية الكاملة من خلال شركة مصر لنشر المعلومات، والتى بلغت (٦٠) شركة على مدار السنوات ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٦، ٢٠١٧. والتى تمثل فترة إجراء الدراسة، كما تم الحصول على بيانات عن أسعار الأسهم عن نفس السنوات للشركات التى توافر لها قوائم مالية بالعينة. ولقد تم استبعاد سنة ٢٠١٥ نظراً لأنها كانت فترة إنتقالية مابين تبنى معايير التقارير المالية الدولية المطبقة فى مصر منذ عام ٢٠٠٦، وتلك التى طبقت بداية من عام ٢٠١٥. وبذلك تعتبر بيانات الدراسة بيانات سلسلة زمنية قطاعية، حيث تم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين، الفترة الأولى هى ماقبل التبنى لمعايير التقارير المالية الدولية، وهى عامى ٢٠١٣، ٢٠١٤. والفترة الثانية بعد التبنى لمعايير التقارير المالية الدولية، وهى عامى ٢٠١٦،٢٠١٧. وذلك قياساً على (راشد، ٢٠١٠؛عبد الغنى، ٢٠١٧؛Rutledge,et al.,2015).

٥/٢/٥/٦- أدوات التحليل الإحصائى

إستخدم الباحث العديد من أساليب الإحصاء الوصفى لمتغيرات الدراسة خلال فترتى قبل وبعد التبنى، مثل: الوسط الحسابى، والوسيط، والإنحراف المعيارى، وأعلى قيمة، وأقل قيمة. كما تم استخدام تحليل الإنحدار المتعدد لإختبار فروض البحث لتقدير معلمات نماذج الإنحدار. وتم استخدام معامل التحديد (R^2)، ومعامل التحديد المعدل(Adjusted R^2)، وتحليل التباين ANOVA لإختبار معنوية النموذج بإستخدام F- Test ثم إختبار T-Test لإختبار معنوية معاملات الإنحدار. كما تم استخدام إحصائية معامل تضخم التباين VIF عند إجراء تحليل الإنحدار ومؤشر التباين المقبول Tolerance لكل متغير من المتغيرات المستقلة لتحديد درجة الإرتباط الذاتى Collinearity Diagnostics بين كل أو بعض المتغيرات المستقلة. كما تم استخدام برنامج SPSS لتحليل الإنحدار المتعدد.

٦/٢/٥/٦- نتائج إختبارات فروض البحث

قام الباحث قبل إختبار فروض البحث بإحتساب عدد من الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة خلال فترتى ما قبل وما بعد تبنى معايير التقارير المالية الدولية، وعلى مدار فترة الدراسة مثل:الوسط الحسابى، والإنحراف المعيارى، وأدنى وأعلى قيمة. ويعرض الجدول التالى الإحصاءات الوصفية الخاصة بمتغيرات الدراسة عن الفترة محل الدراسة، **وذلك على النحوالتالى:**

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
MTB	240	.08	524.29	14.9427	57.14125
Tang	240	.00000	25.57246	.2286949	2.32866560
Lev	240	.000487	6.115548	.47289971	.589641394
Sector	240	.00	1.00	.8000	.40084
Firm.size	240	7.20495	10.62765	8.8892632	.71254754
Office.size	240	.00	1.00	.3667	.48290
IFRS	240	.00	1.00	.5000	.50104
Valid N	240				

ولقد تم إستخدام الإختبارات عند مستوى معنوية ٥% وتحويل صيغة الفروض البديلة إلى فروض عدم، بحيث يتم عدم قبول فروض العدم وقبول الفروض البديلة إذا كانت قيمة P-Value أقل من ٥% والعكس. ولإختبار أثر تبنى معايير التقارير المالية الدولية على مستوى

التحفظ المحاسبى، تم تعديل نموذج البحث السابق من خلال إضافة متغير وهمى يرمز لها بالرمز **IFRS** الذى يعبر عن تبنى معايير التقارير المالية الدولية يأخذ القيمة(١) للمشاهدات بعد فترة تبنى معايير التقارير المالية الدولية، ويأخذ القيمة(صفر) للمشاهدات فى الفترة قبل التبنى. كما يتطلب الأمر تقدير الأثر التفاعلى بين هذا المتغير على مستوى التحفظ المحاسبى كمتغير مستقل، وذلك من خلال ضربه فى المتغيرات المستقلة للنموذج وهى: كثافة الأصول غير الملموسة، ومستوى الرفع المالى، والقطاع الذى تنتمى إليه الشركة، وحجم الشركة، وحجم مكتب مراقب حسابات الشركة. وذلك قياساً على (عبد الغنى، ٢٠١٧؛ Okafor et al., 2016). **وذلك على النحو التالى:**

١/٦/٢/٥/٦- نتائج إختبار الفرض الرئيسى H_1

لإختبار مدى وجود تأثير لتبنى معايير التقارير المالية الدولية على مستوى التحفظ المحاسبى عنه قبل تبنى هذه المعايير، **تم صياغة هذا الفرض كفرض عدم كما يلى:**

H_0: لا يؤثر تبنى معايير التقارير المالية الدولية سنة ٢٠١٥على مستوى التحفظ المحاسبى بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

ولإختبار هذا الفرض تم استخدام نموذج الإنحدار التالى:

$$MTB = \beta_0 + \beta_1 IFRS + e$$

ويوضح الجدول التالى نتيجة إختبار الفرض:

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		β	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	8.401	5.193		1.618	.107
	IFRS	13.082	7.344	.115	1.781	.076

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	10269.050	1	10269.050	3.174	.000[b]
	Residual	770095.349	238	3235.695		
	Total	780364.399	239			

a. Dependent Variable: MTB

b. Predictors: (Constant), IFRS

يتضح من الجداول السابقة، **عدم قبول** الفرض الرئيسى $\mathbf{H_1}$ حيث P- Value= .076 وهى أكبر من مستوى المعنوية المقبول ٥%، وبالتالى لا يؤثر تبنى معايير التقارير المالية الدولية سنة ٢٠١٥على مستوى التحفظ المحاسبى بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية. إلا أن النموذج معنوى ويعتمد عليه لإختبار العلاقة محل الدراسة حيث كان مستوى معنوية F أقل من ٥%، ممايعنى أن تبنى معايير التقارير المالية الدولية سنة ٢٠١٥ فى حد ذاتها لايؤثر على مستوى التحفظ المحاسبى بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسات (Helman, 2008; Lara, et al., 2009; Zhuang, et al.,2013) فى أن تبنى معايير التقارير المالية الدولية لم يؤثر على مستوى التحفظ المحاسبى وأنه ليس كافياً لإنتاج معلومات محاسبية ذات جودة عالية.

إلا أن هذه النتيجة لاتتفق مع دراسات (Lobo&Zhou,2006;Hung&Subraman-yam, 2007; Jermakowicz & Tomaszewski, 2008; Balsari, et al., 2010; Zhang, 2011; Goh & Li, 2011; Piot, et al., 2012; Bertin & Moya, 2013) التى توصلت إلى أن تبنى معايير التقارير المالية الدولية كان لها أثر على مستوى التحفظ المحاسبى حيث زاد من مستوى التحفظ المحاسبى بالشركات محل الدراسات، كما لا تتفق مع دراسات (كساب، ٢٠١١؛ Pham, 2009; Piot, et al., 2010; Zeghal, et al., 2012; Lawrence, et al., 2013; Januarsi, 2014; Andre, et al., 2015; Zeghal &

(Lahmar, 2016; Andre, 2016.) التى توصلت إلى أن تبنى معايير التقارير المالية الدولية خفض من مستوى التحفظ المحاسبى بالشركات محل الدراسات.

٢/٦/٢/٥/٦- نتائج إختبار الفرض الفرعى H_{1a}

لإختبار مدى إختلاف تأثير تبنى معايير التقارير المالية الدولية على مستوى التحفظ المحاسبى بإختلاف كثافة الأصول غير الملموسة (Tang) عنه قبل تبنى هذه المعايير. **تم صياغة هذا الفرض كفرض عدم كما يلى:**

H_{0a}: لا يختلف تأثير تبنى معايير التقارير المالية الدولية سنة ٢٠١٥على مستوى التحفظ المحاسبى بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية بإختلاف كثافة الأصول غير الملموسة فى هيكل أصول هذه الشركات.

ولإختبار هذا الفرض تم استخدام نموذج الإنحدار التالى:

$$MTB = \beta_0 + \beta_1\ IFRS + \beta_2\ Tang + \beta_3\ (IFRS^*\ Tang) + e$$

ويوضح الجدول التالى نتيجة إختبار الفرض:

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		β	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	13.710	3.641		3.765	.000
	Tang	-29.227	73.413	-1.191	-.398	.691
	Tangifres	36.192	73.400	1.475	.493	.622

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	63586.338	2	31793.169	10.512	.000[b]
	Residual	716778.060	237	3024.380		
	Total	780364.399	239			

a. Dependent Variable: MTB

b. Predictors: (Constant), Tangifres, Tang

يتضح من الجدول السابق، **عدم قبول** الفرض الفرعى H_{1a} حيث P- Value = .622 وهى أكبر من ٥%، وبالتالى لايختلف تأثير تبنى معايير التقارير المالية الدولية سنة

٢٠١٥على مستوى التحفظ المحاسبى بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية بإختلاف كثافة الأصول غير الملموسة فى هيكل أصول هذه الشركات. إلا أن النموذج معنوى ويعتمد عليه لإختبار العلاقة محل الدراسة حيث معنوية F أقل من ٥%.

٣/٦/٢/٥/٦- نتائج إختبار الفرض الفرعى H_{1b}

لإختبار مدى إختلاف تأثير تبنى معايير التقارير المالية الدولية على مستوى التحفظ المحاسبى بإختلاف مستوى الرفع المالى للشركة (Lev) عنه قبل تبنى هذه المعايير. **تم صياغة هذا الفرض كفرض عدم كما يلى:**

H_{0b}: لايختلف تأثير تبنى معايير التقارير المالية الدولية سنة ٢٠١٥على مستوى التحفظ المحاسبى بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية بإختلاف مستوى الرفع المالى للشركة.

ولإختبار هذا الفرض تم إستخدام نموذج الإنحدار التالى:

$$MTB = \beta_0 + \beta_1 IFRS + \beta_2 Lev + \beta_3 (IFRS*Lev) + e$$

ويوضح الجدول التالى نتيجة إختبار الفرض:

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		β	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	15.642	5.343		2.927	.004
	Lev	-11.497	14.460	-.119	-.795	.427
	Levifrs	17.721	13.743	.192	1.289	.198

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	7762.156	2	3881.078	1.191	.006[b]
	Residual	772602.242	237	3259.925		
	Total	780364.399	239			

a. Dependent Variable: MTB
b. Predictors: (Constant), Levifrs, Lev

يتضح من الجدول السابق، **عدم قبول** الفرض الفرعى H_{1b} حيث P- Value = .198 وهى أكبر من ٥%، وبالتالى لايختلف تأثير تبنى معايير التقارير المالية الدولية سنة ٢٠١٥على مستوى التحفظ المحاسبى بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية بإختلاف مستوى

الرفع المالى للشركة. إلا أن النموذج معنوى ويعتمد عليه لإختبار العلاقة محل الدراسة حيث معنوية F أقل من ٥%.

٤/٦/٢/٥/٦- نتائج إختبار الفرض الفرعى H_{1c}

لإختبار مدى إختلاف تأثير تبنى معايير التقارير المالية الدولية على مستوى التحفظ المحاسبى بإختلاف القطاع الذى تنتمى إليه الشركة(Sector)، عنه قبل تبنى هذه المعايير.

تم صياغة هذا الفرض كفرض عدم كما يلى:

H_{0c}: لا يختلف تأثير تبنى معايير التقارير المالية الدولية سنة ٢٠١٥على مستوى التحفظ المحاسبى بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية بإختلاف القطاع الصناعى الذى تنتمى إليه الشركة.

ولإختبار هذا الفرض تم استخدام نموذج الإنحدار التالى:

$$MTB = \beta_0 + \beta_1\ IFRS + \beta_2\ Sector + \beta_3\ (IFRS*Sector) + e$$

ويوضح الجدول التالى نتيجة إختبار الفرض:

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		β	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	55.484	7.741		7.167	.000
	Sector	-50.518	9.481	-.354	-5.328	.000
	Sectorifrs	-.317	7.741	-.003	-.041	.967

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	98620.302	2	49310.151	17.142	.000[b]
	Residual	681744.097	237	2876.557		
	Total	780364.399	239			

a. Dependent Variable: MTB

b. Predictors: (Constant), Sectorifrs, Sector

يتضح من الجدول السابق، **عدم قبول** الفرض الفرعى **H_{1c}** حيث P– Value = .967 وهى أكبر من ٥%، وبالتالى لايختلف تأثير تبنى معايير التقارير المالية الدولية سنة ٢٠١٥على مستوى التحفظ المحاسبى بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية بإختلاف القطاع

الصناعى الذى تنتمى إليه الشركة. إلا أن النموذج معنوى ويعتمد عليه لإختبار العلاقة محل الدراسة حيث معنوية F أقل من ٥%.

٥/٦/٢/٥/٦- نتائج إختبار الفرض الفرعى H_{1d}

لإختبار مدى إختلاف تأثير تبنى معايير التقارير المالية الدولية على مستوى التحفظ المحاسبى بإختلاف حجم الشركة(**Firm size**) عنه قبل تبنى هذه المعايير. **تم صياغة هذا الفرض كفرض عدم كما يلى:**

H_{0d}: لا يختلف تأثير تبنى معايير التقارير المالية الدولية سنة ٢٠١٥على مستوى التحفظ المحاسبى بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية بإختلاف حجم الشركة.

ولإختبار هذا الفرض تم إستخدام نموذج الإنحدار التالى:

$$MTB = \beta_0 + \beta_1\ IFRS + \beta_2\ Firmsize + \beta_3\ (IFRS*Firmsize) + e$$

ويوضح الجدول التالى نتيجة إختبار الفرض:

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		β	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	129.080	45.638		2.828	.005
	Firm.size	-13.472	5.140	-.168	-2.621	.009
	Firm.sizeifrs	1.264	.816	.099	1.549	.123

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	27283.324	2	13641.662	4.293	.015[b]
	Residual	753081.075	237	3177.557		
	Total	780364.399	239			

a. Dependent Variable: MTB

b. Predictors: (Constant), Firm.sizeifrs, Firm.size

يتضح من الجدول السابق، **عدم قبول** الفرض الفرعى **H_{1d}** حيث P- Value = .123 وهى أكبر من ٥%، وبالتالى لايختلف تأثير تبنى معايير التقارير المالية الدولية سنة ٢٠١٥على مستوى التحفظ المحاسبى بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية بإختلاف حجم

الشركة. إلا أن النموذج معنوى ويعتمد عليه لإختبار العلاقة محل الدراسة حيث معنوية F أقل من ٥%.

٦/٦/٢/٥/٦- نتائج إختبار الفرض الفرعى H_{1e}

لإختبار مدى إختلاف تأثير تبنى معايير التقارير المالية الدولية على مستوى التحفظ المحاسبى بإختلاف حجم مكتب مراقب حسابات الشركة(**Office size**) عنه قبل تبنى هذه المعايير. **تم صياغة هذا الفرض كفرض عدم كما يلى:**

H_{0e}: لا يختلف تأثير تبنى معايير التقارير المالية الدولية سنة ٢٠١٥على مستوى التحفظ المحاسبى بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية بإختلاف حجم مكتب مراقب حسابات الشركة.

ولإختبار هذا الفرض تم استخدام نموذج الإنحدار التالى

$$MTB = \beta_0 + \beta_1\ IFRS + \beta_2\ Officesize + \beta_3\ (IFRS*Officesize) + e$$

ويوضح الجدول التالى نتيجة إختبار الفرض

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		β	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	5.279	4.453		1.185	.237
	Office.size	8.772	9.399	.074	.933	.352
	Office.sizeifrs	35.168	11.706	.239	3.004	.003

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	65923.499	2	32961.750	10.934	.000[b]
	Residual	714440.900	237	3014.519		
	Total	780364.399	239			

a. Dependent Variable: MTB

b. Predictors: (Constant), Office.sizeifrs, Office.size

يتضح من الجدول السابق، **قبول** الفرض الفرعى **H_{1e}** حيث P- Value = .003 وهى أقل من ٥%، وبالتالى يختلف تأثير تبنى معايير التقارير المالية الدولية سنة ٢٠١٥على مستوى التحفظ المحاسبى بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية بإختلاف حجم مكتب مراقب

حسابات الشركة. كما أن النموذج معنوى ويعتمد عليه لإختبار العلاقة محل الدراسة حيث معنوية F أقل من ٥%.

٦/٦- التحليل الإضافى

يرى الباحث أن إستخدام المتغيرات التفاعلية من شأنه أن يوجد إرتباط ذاتى بينه وبين المتغير الأساسى، فعلى سبيل المثال إستخدام القطاع الذى تنتمى إليه الشركة**(Sector)** والمتغير التفاعلى الخاص به مضروباً فى متغير تبنى معايير التقارير المالية الدولية **(IFRS)** كان له علاقة إرتباط بينهما وبين المتغير الأساسى القطاع الذى تنتمى إليه الشركة**(Sector)** **(Sectorifrs)** وحدث عدم قبول للفرض **H_{1a}** ، بعد أن كان مقبولاً بسبب الإرتباط الذاتى.

ولذلك سيقوم الباحث بإعادة إختبار الفروض بعد استبعاد أثر الإرتباط الذاتى للمتغيرات التفاعلية عن المتغيرات الأساسية (CollinearityDiagnostics)، **حيث يتم الإختبار للفروض على النحو التالى:**

- **نتيجة إختبار الفرض الفرعى H_{1a}**

تم **قبول** الفرض القائل بإختلاف تأثير تبنى معايير التقارير المالية الدولية سنة ٢٠١٥ على مستوى التحفظ المحاسبى بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية بإختلاف كثافة الأصول غير الملموسة فى هيكل أصول هذه الشركات. حيث P- Value = .000 ، كما أن قيمة VIF صغيرة (أقل من ١٠) مما يدل على عدم وجود تعدد خطى، كما أن النموذج معنوى ويعتمد عليه لإختبار العلاقة محل الدراسة حيث معنوية F أقل من ٥%. **كما يتضح من الجدول التالى:**

Coefficients[a]

Model	Unstandardized Coefficients	Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics

		β	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	13.417	3.559		3.770	.000		
	Tangifres	6.977	1.525	.284	4.576	.000	1.000	1.000

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	63106.973	1	63106.973	20.940	.000[b]
	Residual	717257.425	238	3013.687		
	Total	780364.399	239			

a. Dependent Variable: MTB
b. Predictors: (Constant), Tangifres

وتتفق نتيجة الفرض مع ماتوصلت إليه دراسات (عبد الغنى، ٢٠١٧؛ Sahut& Boule-rne, 2010; Shah, et al., 2013; Hamberg & Beisland, 2014) إذ أن الشركات التى بها أصول غير ملموسة كثيفة عندما تتبنى معايير التقارير المالية الدولية يكون لها أثر أكبر على مستوى التحفظ المحاسبى مقارنة بالشركات التى يكون فيها الأصول غير الملموسة أقل كثافة.

- **نتيجة إختبار الفرض الفرعى H_{1b}**

عدم قبول الفرض القائل بإختلاف تأثير تبنى معايير التقارير المالية الدولية سنة ٢٠١٥على مستوى التحفظ المحاسبى بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية بإختلاف مستوى الرفع المالى للشركة. حيث187. = P-Value ، كما أن قيمة VIF صغيرة (أقل من ١٠) مما يدل على عدم وجود تعدد خطى، كما أن النموذج معنوى ويعتمد عليه لإختبار العلاقة محل الدراسة حيث معنوية F أقل من ٥%. **كما يتضح من الجدول التالى:**

Model	Unstandardized Coefficients	Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics

		β	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	12.838	4.011		3.200	.002		
	Levifrs	7.873	5.948	.085	1.323	.187	1.000	1.000

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5701.355	1	5701.355	1.752	.007[b]
	Residual	774663.044	238	3254.887		
	Total	780364.399	239			

a. Dependent Variable: MTB
b. Predictors: (Constant), Levifrs

وتتفق نتيجة الفرض مع ماتوصلت إليه دراسات (كساب، ٢٠١١؛ Watts, 2003a) من أن الشركات التى لديها نسب رفع مالى عالية لا تمارس التحفظ المحاسبى، بينما يختلف ذلك مع دراسة (Nikolaev, 2010) والتى توصلت إلى أن تبنى معايير التقارير المالية الدولية يؤثر على مستوى التحفظ المحاسبى بإختلاف مستوى الرفع المالى للشركة.

• نتيجة إختبار الفرض الفرعى H_{1c}

قبول الفرض القائل بإختلاف تأثير تبنى معايير التقارير المالية الدولية سنة ٢٠١٥على مستوى التحفظ المحاسبى بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية بإختلاف القطاع الصناعى الذى تنتمى إليه الشركة. حيث P- Value = .022 ، كما أن قيمة VIF صغيرة (أقل من ١٠) مما يدل على عدم وجود تعدد خطى، كما أن النموذج معنوى ويعتمد عليه لإختبار العلاقة محل الدراسة حيث معنوية F أقل من ٥%. كما يتضح من الجدول التالى:

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		β	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	21.805	4.720		4.620	.000		
	Sectorifrs	-17.156	7.462	-.147	-2.299	.022	1.000	1.000

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	16953.258	1	16953.258	5.285	.022[b]
	Residual	763411.141	238	3207.610		
	Total	780364.399	239			

a. Dependent Variable: MTB
b. Predictors: (Constant), Sectorifrs

وتتفق نتيجة الفرض مع ماتوصلت إليه دراسات (عبد الغنى، ٢٠١٧؛ Alfaraih,2009; Shah, et al., 2013) من أن تبنى معايير التقارير المالية الدولية يؤثر على مستوى التحفظ المحاسبى بالشركات بإختلاف القطاع الصناعى الذى تنتمى إليه الشركة.

- **نتيجة إختبار الفرض الفرعى H_{1d}**

عدم قبول الفرض القائل بإختلاف تأثير تبنى معايير التقارير المالية الدولية سنة ٢٠١٥على مستوى التحفظ المحاسبى بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية بإختلاف حجم الشركة. حيث P- Value = .197 ، كما أن قيمة VIF صغيرة (أقل من ١٠) مما يدل على عدم وجود تعدد خطى، كما أن النموذج معنوى ويعتمد عليه لإختبار العلاقة محل الدراسة حيث معنوية F أقل من ٥%. كما يتضح من الجدول التالى:

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		β	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	10.211	5.190		1.968	.050		
	Firm.sizeifrs	1.064	.823	.084	1.294	.197	1.000	1.000

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5451.491	1	5451.491	1.674	.007[b]
	Residual	774912.907	238	3255.937		
	Total	780364.399	239			

a. Dependent Variable: MTB
b. Predictors: (Constant), Firm.sizeifrs

وتختلف نتيجة الفرض مع ماتوصلت إليه دراسات (كساب، ٢٠١١؛ Bushman& Piotroski,2006) من أن كبر حجم الشركات يؤدى لزيادة مستوى التحفظ المحاسبى، كما

وجدت دراسة (Basu,2001) أن الشركات صغيرة الحجم تمارس أيضاً التحفظ المحاسبى. وبالتالى فقد توصلت إلى أن تبنى معايير التقارير المالية الدولية يؤثر على مستوى التحفظ المحاسبى بالشركات بإختلاف حجم الشركة.

- **نتيجة إختبار الفرض الفرعى H_{1e}**

قبول الفرض القائل بإختلاف تأثير تبنى معايير التقارير المالية الدولية سنة ٢٠١٥على مستوى التحفظ المحاسبى بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية بإختلاف حجم مكتب مراقب حسابات الشركة. حيث P- Value = .000 ، كما أن قيمة VIF صغيرة (أقل من ١٠) مما يدل على عدم وجود تعدد خطى، كما أن النموذج معنوى ويعتمد عليه لإختبار العلاقة محل الدراسة حيث معنوية F أقل من ٥%. **كما يتضح من الجدول التالى:**

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		β	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	7.248	3.921		1.849	.066		
	Office.sizeifrs	41.971	9.157	.285	4.584	.000	1.000	1.000

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	63297.857	1	63297.857	21.009	.000[b]
	Residual	717066.541	238	3012.885		
	Total	780364.399	239			

a. Dependent Variable: MTB
b. Predictors: (Constant), Office.sizeifrs

وتتفق نتيجة الفرض مع ماتوصلت إليه دراسات (عبد الغنى، ٢٠١٧؛ Lee &Park,2013) من أن لحجم مكتب مراقب حسابات الشركة أثر على ممارسة الشركات للتحفظ المحاسبى، حيث يكون للمكاتب الكبيرة القدرة على تقييد السياسات المحاسبية فى الشركات وتحقيق عدم التأكد لديها وممارسة التحفظ المحاسبى أكثر من المكاتب صغيرة الحجم.

وعلى مستوى التحليل المجمع لإستبعاد أثر الإرتباط الذاتى للمتغيرات، يوضح الجدول التالى ذلك:

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		β	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	9.940	4.611		2.156	.032		
	Tangifres	4.305	1.463	.175	2.943	.004	.925	1.081
	Levifrs	3.379	6.187	.037	.546	.585	.729	1.371
	Sectorifrs	-65.127	12.363	-.560	-5.268	.000	.292	3.428
	Firm.sizeifrs	5.296	1.440	.416	3.678	.000	.257	3.887
	Office.sizeifrs	30.900	10.335	.210	2.990	.003	.669	1.495

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	179477.492	5	35895.498	13.979	.000[b]
	Residual	600886.907	234	2567.893		
	Total	780364.399	239			

a. Dependent Variable: MTB

b. Predictors: (Constant), Office.sizeifrs, Tangifres, Sectorifrs, Levifrs, Firm.sizeifrs

حيث تحققت نفس النتائج على مستوى التحليل الفردى للفروض، ماعدا الفرض **H_{1d}** حيث تحسن وأصبحت P- Value = .000 ، بعد أن كانت P- Value = .197 وبالتالى تحول من الرفض إلى القبول. مما يعنى إتفاق نتيجة هذا الفرض مع ماتوصلت إليه دراسات (كساب، ٢٠١١؛ Bushman & Piotroski,2006) من أن كبر حجم الشركات يؤدى لزيادة مستوى التحفظ المحاسبى، كما وجدت دراسة (Basu,2001) أن الشركات صغيرة الحجم تمارس أيضاً التحفظ المحاسبى. وبالتالى فقد توصلت إلى أن تبنى معايير التقارير المالية الدولية يؤثر على مستوى التحفظ المحاسبى بالشركات بإختلاف حجم الشركة.

ويخلص الباحث من ذلك إلى النتائج التالية:

١- **عدم قبول الفرض الرئيسى H_1** حيث لايختلف تأثير تبنى معايير التقارير المالية الدولية فى حد ذاتها على مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية عنه قبل تبنى هذه المعايير. حيث أنه لايؤثر معنوياً على العلاقة الرئيسية محل الدراسة فى تفسير حدوث التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية للشركات محل الدراسة حيث كانت القيمة الإحتمالية لهذا المتغير (076.) وهى أكبر من ٥%، وبذلك فإن تأثير تبنى معايير التقارير المالية

الدولية لم يكن معنوياً على مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية للشركات محل الدراسة.

٢- **قبول الفرض الفرعى H_{1a}** بإختلاف تأثير تبنى معايير التقارير المالية الدولية سنة ٢٠١٥ على مستوى التحفظ المحاسبى بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية بإختلاف كثافة الأصول غير الملموسة فى هيكل أصول هذه الشركات. حيث أنه يؤثر معنوياً على العلاقة الرئيسية محل الدراسة فى تفسير حدوث التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية للشركات محل الدراسة، حيث كانت القيمة الإحتمالية لهذا المتغير (000.) وهو مايتفق مع إختباره على المستوى الفردى والإرتباط الذاتى والمجمع.

٣- **عدم قبول الفرض الفرعى H_{1b}** حيث لايختلف تأثير تبنى معايير التقارير المالية الدولية سنة ٢٠١٥على مستوى التحفظ المحاسبى بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية بإختلاف مستوى الرفع المالى للشركة. حيث أنه لايؤثر معنوياً على العلاقة الرئيسية محل الدراسة فى تفسير حدوث التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية للشركات محل الدراسة حيث كانت القيمة الإحتمالية لهذا المتغير (187.) وهى أكبر من ٥%. وبذلك فإن تأثير تبنى معايير التقارير المالية الدولية بدلالة مستوى الرفع المالى للشركة **(Lev)** لم يكن معنوياً على مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية للشركات محل الدراسة.

٤- **قبول الفرض الفرعى H_{1c}** بإختلاف تأثير تبنى معايير التقارير المالية الدولية سنة ٢٠١٥على مستوى التحفظ المحاسبى بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية بإختلاف القطاع الصناعى الذى تنتمى إليه الشركة. حيث أنه يؤثر معنوياً على العلاقة الرئيسية محل الدراسة فى تفسير حدوث التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية للشركات محل الدراسة، حيث كانت القيمة الإحتمالية لهذا المتغير (022.) وهو مايتفق مع إختباره على المستوى الفردى والإرتباط الذاتى والمجمع.

٥- **قبول الفرض الفرعى H_{1d}** بإختلاف تأثير تبنى معايير التقارير المالية الدولية سنة ٢٠١٥على مستوى التحفظ المحاسبى بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية بإختلاف حجم الشركة. حيث أنه يؤثر معنوياً على العلاقة الرئيسية محل الدراسة فى تفسير حدوث التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية للشركات محل الدراسة، حيث كانت القيمة الإحتمالية لهذا المتغير (197.) إلا أنها تحولت إلى (000.) على مستوى التحليل المجمع.

٦- **قبول الفرض الفرعى H_{1e}** بإختلاف تأثير تبنى معايير التقارير المالية الدولية سنة ٢٠١٥على مستوى التحفظ المحاسبى بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية بإختلاف حجم مكتب مراقب حسابات الشركة. حيث أنه يؤثر معنوياً على العلاقة الرئيسية محل الدراسة فى تفسير حدوث التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية للشركات محل الدراسة، حيث كانت القيمة الإحتمالية لهذا المتغير (000.).

ويصبح نموذج البحث المعبر عن العلاقة كما يلى:

$$MTB = \beta_0 + \beta_1\ IFRS + \beta_2\ TangIFRS + \beta_3\ LevIFRS + \beta_4\ SectorIFRS + \beta_5\ FirmsizeIFRS + \beta_6\ OfficesizeIFRS + e$$

$$MTB = 9.94 + 4.305\ TangIFRS + 3.379\ LevIFRS - 65.127\ SectorIFRS + 5.296\ FirmsizeIFRS + 30.9\ OfficesizeIFRS$$

والجدول التالى يلخص نتائج إختبار الفروض الفرعية:

الفرض	فردى	إرتباط ذاتى	مجمع	القرار
H1a	.622	.000	.004	قبول
H1b	.198	.187	.585	عدم قبول
H1c	.967	.022	.000	قبول
H1d	.123	.197	.000	قبول
H1e	.003	.000	.003	قبول

وفيما يلى عرض لخلاصة نتائج إختبار فرض البحث الرئيسى والفروض الفرعية:

الفرض	صيغة الفرض	القرار
H_1	يؤثر تبنى معايير التقارير المالية الدولية سنة ٢٠١٥على مستوى التحفظ المحاسبى بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية.	عدم قبول
H_{1a}	يختلف تأثير تبنى معايير التقارير المالية الدولية سنة ٢٠١٥على مستوى التحفظ المحاسبى بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية بإختلاف كثافة الأصول غير الملموسة فى هيكل أصول هذه الشركات.	قبول
H_{1b}	يختلف تأثير تبنى معايير التقارير المالية الدولية سنة ٢٠١٥على مستوى التحفظ المحاسبى بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية بإختلاف مستوى الرفع المالى للشركة.	عدم قبول
H_{1c}	يختلف تأثير تبنى معايير التقارير المالية الدولية سنة ٢٠١٥على مستوى التحفظ المحاسبى بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية بإختلاف القطاع الصناعى الذى	قبول

	تنتمى إليه الشركة.	
H_{1d}	يختلف تأثير تبنى معايير التقارير المالية الدولية سنة ٢٠١٥على مستوى التحفظ المحاسبى بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية بإختلاف حجم الشركة.	قبول
H_{1e}	يختلف تأثير تبنى معايير التقارير المالية الدولية سنة ٢٠١٥على مستوى التحفظ المحاسبى بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية بإختلاف حجم مكتب مراقب حسابات الشركة.	قبول

ويوضح الجدول التالى نتائج المقارنة بين النتائج قبل إدخال المتغيرات المعدلة على النموذج وبعد الإدخال والذى يؤيد النتائج التى توصل إليها البحث.

النموذج قبل المتغيرات المعدلة			النموذج بعد المتغيرات المعدلة			
النموذج	t	Sig.	النموذج	t	Sig.	VIF
Constant	3.266	.001	Constant	2.156	.032	
Tang	2.716	.007	Tangifres	2.943	.004	1.081
Lev	.945	.346	Levifrs	.546	.585	1.371
Sector	-4.946	.000	Sectorifrs	-5.268	.000	3.428
Firm.size	-2.518	.012	Firm.sizeifrs	3.678	.000	3.887
Office.size	3.024	.003	Office.sizeifrs	2.990	.003	1.495
IFRS	1.624	.106				

٧/٦- النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

استهدف البحث دراسة وإختبار العلاقة بين تبنى معايير التقارير المالية الدولية فى مصر ومستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. كما تناول البحث دراسة وإختبار ما إذا كانت هذه العلاقة تختلف بإختلاف كل من كثافة الأصول غير الملموسة،ومستوى الرفع المالى، والقطاع الذى تنتمى إليه الشركة، وحجم الشركة، وحجم مكتب مراقب حسابات الشركة محل الدراسة، كمتغيرات معدلة للعلاقة الرئيسية محل الدراسة.

حيث إختص الجانب النظرى من البحث بالإجابة على مجموعة من الأسئلة، ركز **السؤال الأول** على ماهية معايير التقارير المالية الدولية، وتم الإجابة على هذا السؤال نظرياً، حيث إتضح أن معايير التقارير المالية الدولية هى مجموعة المعايير ذات الجودة العالية والتى تم إعدادها على أساس المبادئ المحاسبية والتى تطبق على نطاق واسع بغرض توفير معلومات محاسبية أكثر شمولاً ودقة وتطبق أيضاً فى التوقيت المناسب، كما أنها معايير تم إعدادها وفق العوامل البيئية للدول الغربية وتسمح بوجود بدائل للقياس للإختيار منها. كما أنها تحتاج إلى ممارسة حكم مهنى مرتفع، وتحقق مزايا مثل؛ تحسين القابلية للمقارنة على المستوى الدولى، وزيادة الشفافية فى التقارير المالية، وتخفيض تكاليف عدم تماثل المعلومات، وزيادة

الثقة لدى المستثمرين، ممايؤدى لزيادة كفاءة سوق المال وتعكس الأداء الحقيقى للشركات، حيث تقوم بتسجيل الأصول بالقيمة العادلة مما يؤدى فى النهاية إلى زيادة جودة التقارير المالية.

كما ركز **السؤال الثانى** على مداخل تفعيل معايير التقارير المالية الدولية فى مصر، حيث خلص الباحث إلى أن مصر قد طبقت معايير المحاسبة الدولية بداية من عام ١٩٩٧، ورغم ذلك لم يهتم المشرع المصرى بالمهنة حيث لم يتم أى تعديل على قانون مزاولة المهنة منذ عام ١٩٥١. كما أن هناك تدنى لمستوى البنية التحتية للتقارير المالية فى مصر، فهى فى حاجة لمنهجية واضحة ووجود نوع من التوحيد فى بيئة الممارسة، مع وجود إطار فكرى يرتكز على المعايير المحاسبية، وعلى الرغم من صدور الإصدار الثالث من معايير المحاسبة المصرية عام ٢٠٠٦ إلا أن الإطار الفكرى به يعانى من قصور، حيث تبين أن قيام أحد أجهزة الدولة بإصدار معايير المحاسبة يلائم الثقافة السائدة فى المجتمع المصرى، وأن عملية وضع معايير المحاسبة المصرية يقتصر على ترجمة معايير المحاسبة الدولية مع إجراء تعديلات بسيطة عليها دون مراعاة لظروف التطبيق فى البيئة المصرية. كما أن الثقافة المصرية تتميز بعدم التأكد والذى ينعكس فى التحفظ المحاسبى وبالتالى ينعكس على طرق القياس المحاسبى وأن أى خروج على معايير المحاسبة الدولية ما هو إلا توفيقاً مع القوانين السارية وليس للتوافق مع المتغيرات البيئية سواء الإقتصادية أو الإجتماعية أو القانونية أو الثقافية الشاملة.

أما **السؤال الثالث** فركز على مردود تبنى معايير التقارير المالية الدولية فى مصر عام٢٠١٥ على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبى، ومن ثم على جودة التقارير المالية، حيث تبين أن تبنى معايير التقارير المالية الدولية فى مصر أدى إلى تحسين أداء الشركات وجودة تقاريرها المالية مما كان له مردود إيجابى على أصحاب المصالح فى الشركات المقيدة بالبورصة، كما أن المعلومات المحاسبية فى البيئة المصرية يكون لها محتوى إضافى عند تبنى معايير التقارير المالية الدولية حيث تزداد القدرة التفسيرية والمحتوى الإعلامى لتلك المعلومات المحاسبية خلال الفترات اللاحقة لتبنى تلك المعايير عن الفترات السابقة عليها. كما أن جودة تقارير الشركات المالية أصبحت أعلى بعد تبنى معايير التقارير المالية الدولية عن ما قبلها. وتوجه معايير التقارير المالية الدولية نحو القيمة العادلة كان له أثر إيجابى على خصائص المعلومات المحاسبية النوعية من حيث القابلية للفهم، الملاءمة، الموثوقية، والقابلية للمقارنة.

أما **السؤال الرابع** والخاص بمدى تأثر هذه العلاقة بالخصائص التشغيلية للشركات وهى: كثافة الأصول غير الملموسة، ومستوى الرفع المالى، والقطاع الذى تنتمى إليه الشركة، و حجم الشركة، وحجم مكتب مراقب حسابات الشركة. فقد توصلت الدراسة التطبيقية إلى ثبوت صحة الفروض الفرعية الأول والثالث والرابع والخامس، ولم تثبت صحة الفرض الرئيسى والفرض الفرعى الثانى.

وفى ضوء أهداف البحث وحدوده ومشكلته وما إنتهى إليه من نتائج فى شقيه النظرى والتطبيقى، يوصى الباحث بمايلى:

- تعديل معايير التقارير المالية الدولية لتتلاءم مع بيئة التقارير المالية فى مصر لزيادة الأثر الإيجابى لتبنى هذه المعايير على أصحاب المصالح بالشركات.
- إنشاء هيئة مهنية تتولى إصدار معايير المحاسبة والمراجعة المصرية.
- إصدار دليل تفسيرى للمعايير المحاسبية لتقليل استخدام الحكم المهنى فى تفسيرها.
- إهتمام مكاتب المحاسبة والمراجعة بالتنمية البشرية والمهنية للعاملين بها، وعقد دورات تدريبية لمتابعة إصدارات معايير التقارير المالية الدولية والتطبيق السليم لها.
- تضمين المقررات الدراسية بأقسام المحاسبة بالجامعات المصرية لمعايير التقارير المالية الدولية والتدريب عليها لتحسين مستوى الخريجين.

وفى ضوء ماسبق يقترح الباحث المجالات البحثية التالية مستقبلاً:

- أثر تبنى معايير التقارير المالية الدولية على ملاءمة المعلومات المحاسبية المنشورة.
- دراسة العوامل المؤثرة على مستوى التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية فى ظل تبنى معايير التقارير المالية الدولية.
- أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقارير المالية للشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية.
- أثر ممارسة التحفظ المحاسبى فى تحسين جودة التقارير المالية للشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية– دراسة تطبيقية.
- العوامل المؤثرة فى إتخاذ القرار بتبنى معايير التقارير المالية الدولية فى مصر مع التطبيق على الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية.

مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية

- أبو الخير، مدثر طه.٢٠٠٧. أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة التقارير المالية – دراسة ميدانية عن تطبيق معيار الإنخفاض فى قيمة الأصول. ***المجلة العلمية للتجارة والتمويل***، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثانى، ص: ٦٦-١٠٥.
- أبوالخير، مدثر طه. ٢٠٠٨. المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبى بالتطبيق على الشركات المتداولة فى سوق الأسهم المصرية. ***المجلة العلمية للتجارة والتمويل***، كلية التجارة، جامعة طنطا، ص: ١- ٦٣.
- أبو طالب، أحمد محمد. ٢٠١٣. دراسة تحليلية للدوافع والعوامل التى تؤثر فى اتخاذ قرار الإلزام بتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS فى الدول النامية. ***مجلة المحاسبة المصرية***، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد السادس، ص:١-٧٤.
- الأرضى، محمد وداد. ٢٠٠٨. تقييم وتطوير الإطار الفكرى المشترك للمحاسبة المالية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية FASB. ***مجلة الدراسات المالية والتجارية***، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، ص: ١٦٦-٢٠٥.
- الرشيدى، ممدوح صادق.٢٠٠٦. الثقافة المجتمعية وأثرها على وضع معايير المحاسبة المالية مع إشارة للمعايير المصرية. ***مجلة البحوث التجارية المعاصرة***، كلية التجارة، جامعة سوهاج، العدد الأول،متاحة على الموقع:
  www. Infotechaccountants.com
- السيد، أبوزيد كامل.١٩٩٨. دراسة إنتقادية لمنهجية إصدار المعايير المحاسبية المصرية وإختبار مدى ملاءمتها للبيئة المصرية لمواجهة التحديات الممستقبلية. ***المؤتمر العلمى الثانى، جامعة الزقازيق***، ص:١٢١-١٦٩.
- الصياد، على محمد على. ٢٠١٣ . أثر تطبيق معايير القيمة العادلة على جودة التقرير المالى وعلى أسعار الأسهم فى البورصة المصرية. ***المجلة العلمية للتجارة والتمويل***، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الرابع، ص:٢٨١- ٣٢٨.
- العسيلى، محمد أحمد. ٢٠٠٥. تفعيل الأليات المحاسبية لحوكمة الشركات من خلال إستخدام قواعد القيد بالبورصات المالية، دراسة تطبيقية. ***مؤتمر حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والمالية***، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.

- العسيلى، محمد أحمد. ٢٠٠٨. دراسة تحليلية مقارنة لآليات تحقيق التقارب بين معايير المحاسبة المالية القومية ومعايير المحاسبة الدولية فى مناطق التأثير المحاسبى على النظم المحاسبية الدولية(الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة)، ومناطق التأثر المحاسبى بالنظم المحاسبية الدولية(جمهورية الصين الشعبية، وجمهورية مصر العربية) ***مجلة المحاسبة والإدارة والتمويل***، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ص: ٣١١-٣٤٥.
- توفيق، محمد شريف ومحمود حسن عبدالفتاح.٢٠٠٤. نحو ألية ملائمة لبناء معايير المحاسبة المالية العربية والإلزام بها: حالة جمهورية مصر العربية، والمملكة السعودية، ومجلس التعاون الخليجى. متاحة على الموقع:
www.mstawfik.bizhosting.com
- جنيدى، محمد سعيد.٢٠٠٤. أثر الدور التعاقدى للمعلومات المحاسبية على درجة التحفظ المحاسبى وإنعكاس ذلك على إدارة الأرباح- دراسة تحليلية. ***المجلة العلمية للتجارة والتمويل***، كلية التجارة، جامعة طنطا.العدد الثانى، ص: ٥٧-٩٥.
- حسانين، أحمد سعيد.٢٠٠٣. تقييم جودة المعايير المحاسبية، دراسة تحليلية مقارنة بين البيئة المصرية والبيئة السعودية. ***المجلة العلمية للتجارة والتمويل***، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثانى، ص: ١١٢-١٤٥.
- خلف، محمد سامى سلامة.٢٠١٣. ***أثر تبنى معايير التقرير المالى الدولية IFRS وحماية المستثمر على جودة الأرباح فى الأسواق الناشئة مع التطبيق على مصر.*** رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.
- خليل، محمد إبراهيم.٢٠٠٦. دور حوكمة الشركات فى تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وإنعكاساتها على سوق الأوراق المالية – دراسة نظرية تطبيقية. متاحة على الموقع:
www. Infotechaccountants.com
- راشد، محمد إبراهيم محمد.٢٠١٠. ***دراسة وتحليل نماذج قياس التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية فى إطار الإلتزام بالمعايير المحاسبية الدولية لتقييم أثره على تكلفة التمويل بالملكية والإقتراض – دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية.*** رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.

- شتيوى، أيمن أحمد أحمد. ٢٠١٠ . تأثير مخاطر الدعاوى القضائية على ممارسات التحفظ المحاسبى فى الشركات المتهمة بالتلاعب: بالتطبيق على سوق الأسهم المصرية. ***مجلة الإدارة العامة***. معهد الإدارة العامة. ص: ٥٧٧ –٦٢٢.
- شتيوى، أيمن أحمد أحمد.٢٠١٥. دراسة ميدانية لأثر الالتزام بمتطلبات الإفصاح الإلزامى لمعايير المحاسبة المصرية على ملاءمة الأرباح والقيمة الدفترية للمتعاملين فى البورصة المصرية. ***مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*** ، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، العدد الثانى،ص:١–٥٨.
- شحاتة، أحمد بسيونى محمد.٢٠١٣. مدخل مقترح لتكييف معايير التقرير المالى الدولية وفقاً لمقومات بيئة التقرير المالى فى الدول العربية. ***مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية***، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية،العدد الأول، ص:١– ٢٤.
- صالح، رضا إبراهيم.٢٠٠٩. أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فى ظل الأزمة المالية العالمية. ***مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية***، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.
- عبدالغنى، السيدة مختار. ٢٠١٧. ***أثر تبنى معايير التقرير المالى الدولية على العلاقة بين المعلومات المحاسبية وقياس قيمة الشركة مع التطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.*** رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.
- عبد الرحمن، محمد كمال الدين.٢٠١٣. دراسة إختبارية لقياس مدى فاعلية القيمة المناسبة للمعلومات المحاسبية المعدة وفقا لمعايير التقارير الدولية ودورها فى تنشيط سوق الأوراق المالية المصرية. ***المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة***، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، ص: ١٠٢١ –١٠٨٣.
- عبد المجيد، حميدة محمد. ٢٠١٣. قياس مستوى التحفظ المحاسبى والعوامل المؤثرة عليه فى التقارير المالية لشركات التأمين السعودية. ***مجلة المحاسبة والمراجعة***، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، ص: ١٣٩–١٧٤.
- عبيد، إبراهيم السيد. ٢٠١٠ . دور الإستثمار المؤسسى فى زيادة درجة التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية المنشورة. ***الندوة الثانية عشرة*** لسبل تطوير المحاسبة فى المملكة العربية السعودية. كلية إدارة الأعمال. جامعة الملك سعود.

- عقل، يونس حسن.٢٠٠٨. محددات توقيت إصدار التقارير المالية للشركات المقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرى – دراسة إختبارية. ***مجلة المحاسبة والإدارة والتمويل***، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ص: ٢١١-٢٤٣.
- غطاس، برنس ميخائيل.٢٠٠٨. دور المتغيرات البيئية فى تطوير الأبعاد المحاسبية المؤثرة فى جذب الاستثمار الأجنبى. ***مؤتمر إتجاهات إقتصادية عالمية***، كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت.
- فؤاد، ريمون ميلاد.٢٠١٦. أثر الإلتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية IFRS – IAS على التحفظ المحاسبى وجودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية. ***مجلة الفكر المحاسبى***، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثانى،ص: ٥١٧-٥٧٢.
- كامل، أبوزيد.١٩٩٨. دراسة إنتقاديه لمنهجية إصدار المعايير المحاسبية المصرية وإختبار مدى ملاءمتها للبيئة المصرية لمواجهة التحديات المستقبلية. ***المؤتمر العلمى الثانى***، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.
- كساب، ياسر السيد.٢٠١١. العوامل المؤثرة فى التحفظ المحاسبى دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السعودية. ***مجلة التجارة والتمويل*** ، كلية التجارة – جامعة طنطا ،ص: ٢٩٧-٣٤٠.
- مليجى، مجدى مليجى عبد الحكيم.٢٠١٤. أثر التحول إلى معايير التقرير المالى الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة فى بيئة الأعمال السعودية- دراسة نظرية تطبيقية، ***مجلة المحاسبة والمراجعة*** ، بنى سويف، ص:١-٤٩.
- نوفل، مدحت عبد الرشيد. ٢٠١٧ . أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة الإفصاح المحاسبى للشركات الإستثمارية فى سوق الأوراق المالية- دراسة تطبيقية. ***مجلة المحاسبة المصرية***، كلية التجارة، جامعة القاهرة. العدد السادس، ص: ٥٦٣-٦١١.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Ahmed, A. & S.Duellman.2007. Accounting Conservatism and Board of Director Characteristics: An Empirical Analysis. ***Journal of Accounting and Economics***, 43(2):411-437.
- Ahmed, A., M.Meel& D.Wang.2013. Does Mandatory Adoption of IFRS Improve Accounting Quality? Preliminary Evidence. ***Contemporary Accounting Research.***30 (4):1344-1372.
- Alfaraih, M. 2009. ***Compliance with IFRS and Value Relevance of Accounting Information in Emerging Stock Markets: Evidence From Kuwait***, A thesis submitted for examination for the degree of Doctor of Philosophy (PhD), School of accountancy Queensland University of technology***, Available at: www.eprints.qut.edu.au***
- Alfaraih, M. 2016.The Role of Audit Quality in Firm Valuation. ***International Journal of Law and Management***, Vol. 58, No. 5: 575 – 598.
- Andre, P., A.Filip& L.Paugam.2015. The Effect of Mandatory IFRS Adoption on Conditional Conservatism in Europe. ***Journal of Business Finance& Accounting,*** 42(3):482-514.
- Andre, P.2016. Accounting Conservatism in Europe and the Impact of Mandatory IFRS Adoption: Do country, institutional and legal differences survive?, ***Essec Business School, Cergy-Pontoise 95021 Cedex , France. Available at: www.ssrn.com***
- Bagnoli, M & S. Watts.2005.Conservative Accounting Choices. ***Management Science***. Vol. 51, No. 5:786-801.
- Ball, R. & L. Shivakumar. 2005. Earnings Quality in U.K. Private Firms: Comparative Loss Recognition Timeliness. ***Journal of Accounting & Economics***, Vol. 39:83-128.
- Balsari, C., S. Ozkan & G. Durak.2010. Earnings Conservatism in Pre - and Post - IFRS Periods in Turkey: Panel Data Evidence on the Firm Specific Factors. ***Accounting & Management Information Systems***, Vol. 9 Issue 3:403-421.
- Basu, S. 2001.The Conservatism Principle and Asymmetric Timeliness of Earnings .***Journal of Accounting and Economics***, Vol.24:-30-37.

- Beaver, W.H& S.G. Ryan. 2000.Biases and Lags in Book Value and Their Effects on the Ability of the Book -To- Market Ratio to Predict Book Return on Equity. ***Journal of Accounting Research***.38:127-148.
- Beaver, W.H& S.G. Ryan. 2005. Conditional & Unconditional Conservatism; Concepts and Modeling. ***Review of Accounting Studies***. Vol. 10: 269-309.
- Bepari, M. & A. Mollik. 2015. Effect of Audit Quality and Accounting and Finance Backgrounds of Budit Committee Members on Firms' Compliance with IFRS for Goodwill Impairment Testing. ***Journal of Applied Accounting Research,*** Vol. 16, No. 2: 196 – 220.
- Bertin, M. & J.Moya.2013. The Effect of Mandatory IFRS Adoption on Accounting Conservatism of Reported Earnings Evidence from Chilean Firms. ***Academia Revista Latinoamericana de Administracio´n***, Vol. 26, No. 1: 139-169.
- Bushman, R.M & J.D. Piotroski. 2006. Financial Reporting Incentives for Conservative Accounting: The Influence of Legal and Political Institutions. ***Journal of Accounting & Economics***. Vol. 42:1-07-148.
- Clarkson, P., J.Hanna, G.Richardson&R.Thompson.2011. The Impact of IFRS on the Value Relevance of Book Value and Earnings. ***Journal of Contemporary Accounting & Economics***.7:1-17.
- Daske, H. 2006. Economic Benefits of Adopting IFRS or US-GAAP - Have the Expected Cost of Equity Capital Really Decreased?. ***Journal of Business, Financial & Accounting***, 33(3-4): 329-373.
- Daske, H., L.Hail, C.Leuz&R.Verdi.2013. Adoption a Label Heterogencity in the Economic Consequences around IAS/IFRS Adoptions.***Journal of Accounting Research***.51 (3):495-547.
- Dimitropoulos, P. E., D. Asteriou, D. Kousenidis & S. Leventis. 2013. The Impact of IFRS on Accounting Quality: Evidence from Greece. ***Advances in Accounting incorporating Advances in International Accounting***, Vol. 29: 108-123.

- Evans, L. & C. Nobes. 1996. Some Mysteries Relating To the Prudence Principle in the Forth Directive & In German & British Law. ***European Accounting Review,*** Vol. 5, No. 2: 361-373.
- Espinoza, R., H.Mella, B.Palavecinos & C.Rosso.2015. Economic Adopting the IFRS and its Impact on Reducing Information Asymmetry ***Networking***, 16:193-204. ***Available at: www.ssrn.com***
- Fan, Q. &X.Zahang.2012. Accounting Conservatism, Aggregation and Information Quality. ***Contemporary Accounting Research.***29 (1):38-56.
- Financial Accounting Standards Board (FASB). 2010. Conceptual Framework for Financial Reporting: Chapter 1, the Objective of General Purpose Financial Reporting, and Chapter 3, Qualitative Characteristics of Useful Financial Information. ***Statement of Financial Accounting Concepts No. 8. Available at: www.ssrn.com***
- Francis, J., R., LaFond, P., Olsson & K., Schipper .2004. Costs of Equity and Earnings Attributes. ***The Accounting Review***, 79(4): 967-1010.
- Givoly, D. & C. Hayn. 2000. The Changing Time-Series Properties of Earnings, Cash Flows And Accruals: Has Financial Reporting Become More Conservative?. ***Journal of Accounting and Economics***. Vol. 29, No. 3: 287–320.
- Goh, B.W. & D. Li .2011. Internal controls and conditional Conservatism, ***the Accounting Review***, vol. 86, No.3:975-1005.
- Gong, J. & S. Wang. 2016. Changes in the Value Relevance of Research and Development Expenses after IFRS Adoption. ***Advances in Accounting***, Vol. 35: 49-61.
- Hamberg, M. & L. Beisland. 2014. Changes in the Value Relevance of Goodwill Accounting Following the Adoption of IFRS 3. ***Journal of International Accounting, Auditing and Taxation***, No. 23:59–73.
- Hellman, N.2008. Accounting Conservatism under IFRS. ***Accounting in Europe***, Vol. 5, No. 2:71–100.
- Hung, M., & K.Subramanyam. 2007. Financial Statement Effects of Adopting International Accounting Standards: the Case of Germany.

Review of Accounting Studies**,12*(4):623-657.Availableat: www-.dx.doi.org***

- Jain, P. & Z.Rezaee. 2004. The Sarbanes-Oxley Act of 2002 &A-ccounting Conservatism. ***Working Paper***, University Of Memphis, ***Available at: www.ssrn.com***
- Januarsi, Y.2014. IFRS Convergence, Accounting Conservatism, and Examination on Moderating Effect of Woman Presence in Audit Commitee in Indonesia. Rev. ***Integr. Bus. Econ. Res***. Vol 4(1).176-183.
- Jarva, H.and A.Lantto.2012. Information Content of IFRS versus Domestic Accounting Standards: Evidence from Finland. ***Working Paper***, ***Available at: www.ssrn.com***
- Jayaraman, S. and L. Shivakumar.2013. Agency-based Demand for Conservatism: Evidence from State Adoption of Antitakeover Laws. ***Review of Accounting Studies.*** 18(1):95-134.
- Jermakowicz, E., & S. Tomaszewski.2008. Implementing IFRS from the perspective of EU publicly traded companies. ***Journal of International Accounting, Auditing and Taxation***, *15*(2): 170-196.
- Khan, M. & R.Watts.2009.Estimation and Empirical Properties of Firm – Year Measure of Accounting Conservatism. ***Journal of Accounting and Economics***. 48(2): 132–150.
- Kootanaee, A., J.Seyyedi, M. Nedaei & M. Kootanaee.2013. Accounting Conservatism and Corporate Governance Mechanisms: Evidence from Tehran Stock Exchange.***International Journal of Economics, Business and Finance.*** 1(10):301-319.
- Krishman, G. & G. Visvanathan. 2005. Is Accounting Expertise Associated With Conservatism Evidence From Audit Committee Members? ***Working Paper***, George Mason University. ***Available at: www.ssrn.com***
- Kwon, Y.K. 2005.Accounting Conservatism & Managerial Incentives.***Management Science***, Vol. 51, No. 11:1626-1632.
- Lara, J. & A. Mora. 2004. Balance Sheet Vs. Earnings Conservatism in Europe. ***European Accounting Review***, Vol.13, No. 2: 261-292.

- Lara, J., J.Torres & P.Veira.2009. Conservatism of earnings reported Under International Accounting Standards: A comparative study. ***Revista espanola De Financiaciony Contabilidad***, Vol. XXXVII, No. 138: 197-210.
- Lara, J., G.Osma & R.Penalva.2011. Conditional Conservatism and Cost of Capital. ***Review of Accounting Studies.*** 16(2):247-271.
- Lawrence, A., R.Sloan & Y.Sun.2013. Non- Discretionary Conservatism: Evidence and Implications. ***Journal of Accounting and Economics***, Vol. 56, No. 2:112–133.
- Lee, C. and M.S. Park.2013. Subjectivity in Fair-Value Estimates, Audit Quality and Informativeness of Other Comprehensive Income. ***Advances in Accounting, Incorporating Advances in International Accounting.*** Vol. 29: 218–231. ***Available at: www.ssrn.com***
- Li, S.2010.Does Mandatory Adoption IFRS in the European Union Reduce the Cost of Equity Capital?.***The Accounting Review*** 85 (2):607-636.
- Lobo, G. & J. Zhou. 2006. Did Conservatism in Financial Reporting Increase After the Sarbanes-Oxley Act? Initial Evidence. ***Accounting Horizons,*** Vol. 20, No. 1:57-73.
- Nikolaev.2010. Debt Covenants and Accounting Conservatism. ***Journal of Accounting Research***, Vol. 48 No. 1:137-175.
- Okafor, O., M. Anderson & H. Warsame.2016.IFRS and Value Relevance: Evidence Based on Canadian Adoption. ***International Journal of Managerial Finance,*** Vol. 12, No. 2: 136 – 160.
- Pham, H.2009. Accounting Conservatism in International Financial Reporting Standards and U.S. Generally Accepted Accounting Principles. ***The University of Arkansas Undergraduate Research Journal***, Vol. 10:86-93.
- Piot, C., R. Janin & P. Dumontier.2010. IFRS Consequences on Accounting Conservatism within Europe. ***SSRN Electronic Journal. http://dx.doi.org***

- Piot, C., P.Dumontier & R.Janin.2012.IFRS Consequences on Accounting Conservatism in Europe: Do Auditor Incentives Matter?. ***Available at: www.ssrn.com***
- Pope, P. & M. Walker.2003.Ex-Ante and Ex-Post Accounting Conservatism, Asset Recognition and Asymmetric Earnings Timeliness.***Working Paper***, Lancaster University and University Of Manchester, UK. ***Available at: www.ssrn.com***
- Qiang, X.2007.The Effects of Contracting, Litigation, Regulation and Tax Costs on Conditional and UnConditional Conservatism: Cross- Sectional Evidence at the Firm Level. ***The Accounting Review***, 82 (3):759-779.
- Qu, W., M. Fong & J. Oliver.2012.Does IFRS Convergence Improve Quality of Accounting Information? – Evidence from the Chinese Stock Markets.***Corporate Ownership&Control.*** Vol. 9, No.4: 178-196.
- Roychowdhury, S. & R.L. Watts. 2007. Asymmetric Timeliness of Earnings, Market-To-Book and Conservatism in Financial Reporting. ***Journal of Accounting and Economics***, Vol. 44: 2 –31.
- Rutledge, R., K.Karim & J.Gong.2015. Convergence of PRC GAAP with IFRS and the Comparative Value Relevance between the Two Sets of Reporting Standards: The Case of Daul-Listed Chinese Companies. ***Journal of Accounting and Finance***. 15(4): 165–182.
- Sahut, J. & S. Boulerne. 2010. Have IAS (International Accounting Standards)/ IFRS Improved The Information Content of Intangibles in France?. ***Journal of financial management & Analysis***, No. 23, Vol. 2: 52-61.
- Seyyedi, J.2014.The Relationship between Tax Income and Accounting Conservatism. ***Available at: www.ssrn.com***
- Shah, S., S. Liang & S. Akbar.2013. International Financial Reporting Standards & the Value Relevance of R&D Expenditures: Pre and Post IFRS Analysis. ***International Review of Financial Analysis***, Vol. 30: 158–169.
- Soderstrom, N., & K. Sun. 2007. IFRS Adoption and Accounting Quality: A Review. ***European Accounting Review***, 16(4): 675-702.

- Watts, R.L. 1993.A Proposal for Research on Conservatism. ***Unpublished Working Paper***, University Of Rochester, NY. ***Available at : www.ssrn.com***
- Watts, R.L. 2003-a.Conservatism In Accounting Part I: Explanations and Implications. ***Accounting Horizons.*** Vol. 17, No.3: 207-221.
- Watts, R.L. 2003-b.Conservatism In Accounting Part II: Evidence and Research Opportunities. ***Accounting Horizons.*** Vol. 17, No.4: 287-301.
- Zaidi, S. &V.Paz.2015. The Impact of IFRS Adoption: A Literature Review. ***The Journal of Theoretical Accounting Research***. 10(2)-:116-141.
- Zeghal, D., S.Chtourou & Y.Fourati.2012. The Effect of Mandatory Adoption of IFRS on Earnings Quality: Evidence from the European Union. ***Journal of International Accounting Research***, *11*(2): 1-25. ***http://dx.doi.org***
- Zeghal, D. & Z. Lahmar.2016. The Impact of IFRS Adoption on Accounting Conservatism in the European Union. ***International Journal of Accounting and Financial Reporting***, Vol.6, No. 1:127-160.
- Zhang, J. 2000.Conservative Accounting and Equity Valuation. ***Journal of Accounting and Economics***, Vol. 29, No. 2:125–149.
- Zhang, J. 2008.The Contracting Benefits of Accounting Conservatism: To Lenders & Borrowers**.** ***Journal of Accounting & Economics,*** Vol. 45: 27-54.
- Zhang, J. 2011.The Effect of IFRS Adoption on Accounting Conservatism- New Zealand Perspective. ***Faculty of Business and Law***, ***Available at: www.ssrn.com***
- Zhuang, J., P.Wanga, X. Huangb, X. Chenb, J.Kanga & P.Hwanga .2013. Mitochondrial disulfide relay mediates translocation of p53 and partitions its subcellular activity, ***Available at: www. pnas.org***